وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر

1870م–1940م

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: التاريخ

من إعداد الطالبة:

المشوي زينب

إشراف الأستاذ:

أ.محمد علاق

السنة الجامعية 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

"ربنا آتنا في الدنيا حسنة و في الآخرة حسنة و قنا عذاب النار"

- نحمدك ربي و نستعين بك و نستهدي بك و نثني عليك الخير كله و نشكرك و إياك نعبد و نتوكل عليك و نحمدك ربي حمدا يليق بجلال وجهك و عظيم سلطانك و نصلي و نسلم على خير الأنام و أشرف المرسلين وخاتم النبيين سيدنا و حبيبنا محمد صلى الله عليه و سلم أما بعد: نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا في إظهار هذا العمل إلى الوجود بدءا بأستاذنا المشرف محمد علاق الذي أمدنا برأيه السديد و لم يبخل علينا بنصائحه الوجيهة و إلى جميع أساتذة قسم العلوم الإنسانية و خاصة الأساتذة عيسى بوقرين و أساتذة التاريخ بدون استثناء.

- كما نتوجه بالشكر إلى جميع الذين ساعدونا من قريب و من بعيد ولو بكلمة استفدنا منها في هذا العمل أستاذي المشرف "علاق محمد "

- كما لا يفوتني أن أقول شكرا جزيلا إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

إهـــداء

اللّهم علّمنا ما ينفعنا وأنفعنا بما علمتنا وزدنا علما،الحمـــــد لله الذي بلغني مرادي وهداني، الحمـــد لله الذي لولا عونه ما كنا نصل لهذا، اللهم صلى وسلم وبارك على

مبعوث رحمة العالمين أستاذ البشرية سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى التي على ساط الأوجاع ولدتني ... و بأيدي الآلام ربتني ...و بعيون الأتعاب راعتني ،و بفيض الحنان غمرتني

إلى نور و شعاع و بدر دنياي برؤياها تزول الكآبة و يحلها الأمل إلى أغلى إنسانة إلى من قدستها الأديان و المعتقدات ...إلى أعذب صوت ... إلى الحبيبة حفظك الله أمي الغالية" أم الخير"

إلى رمز النضال ...إلى أرق قلب في الوجود ...إلى الذي ساق مدراج العلى و سهل لي سبلها

إلى حافظ عهدي و مطيب مهدي إلى مصدر فخري و سندي في الحياة أبي الحبيب " عباس " حفظه الله.

إلى القلب الطاهر الرقيق و النفس الصافية إلى ريحانة حياتي أختي الحبيبة الغالية " سعاد"

إلى شموع حياتي وسندي في الحياة و إخوتي الأحباء : مصطفى، عيسى، عبد الرحمان.

الى أخوالي وخالاتي وبناتهم وأبنائهم والى عمتي فاطنة والطيب.

إلى من لم تلدهن أمي لكن هن أعز من أخواتي: الأستاذة بختة، فتيحة.

إلى أصحاب القلوب الطيبة و النوايا الصادقة إلى الآتي كن رفيقاتي طوال مشواري و كن بمثابة الأخوات" إكرام، سعدية، جميلة، مهى، زوينة، فطيمة، مريم"

وإلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل وأخص بالذكر وسام والغالية سعاد

إلى كل من وسعهم قلبي و ذاكرتي و لم يسعهم قلمي و مذكرتي.

زينب

قائمة المختصرات:

الترجمة	**تر**
الجزء	**ج**
الطبعة	**ط**
الصفحة	**ص**

مقدمة

مقدمة:

لطالما ظل الاستعمار في كل مكان استكبارا في الارض و اعتداءا على الدين والوطن، وكل القيم فهكذا هو حال فرنسا بعد تمثيلها لمسرحية حادثة المروحة، ففي غضون ايام تحولت الحملة الى احتلال ، حيث استقر الجيش الفرنسي في مختلف الجهات و جهزت البحرية بمساعدة جواسيسها و رضخ الداي لتوقيع وثيقة الاستسلام بتاريخ 5 جويلية 1830 .

وبذلك واجهت الجزائر شتى انواع و مظاهر الظلم و القتل و النهب و السلب وشتى وسائل الترغيب و الترهيب من اجل طمس الشخصية و الهوية الوطنية و الاستلاء على البلاد وخيراتها فانتهجت سياسة الاستيطان وهو موضوع بحثنا فلقد كشفت الاحداث التي اعقبت الاحتلال الفرنسي للجزائر ان الاستطان ومسالة اغتصاب الاراضي الفلاحية كانت الشغل الشاغل لكل من ابناء الوطن الاصلين و الوافدين الجديد ، فاذا كان الانسان الجزائري يعتبر الارض الزراعية اساس وجوده و دعامة بقائه ، فان المستعمر الفرنسي من جهته علم منذ الوهلة الاولى بان مستقبله في الجزائر مرتبط بالاستيطان ، ومنذ ذلك الوقت أصبح الاستلاء على الارض على راس قائمة الاهتمامات التي راودت الحكام الفرنسيين العسكريين و المدنين على حد سواء.

وكان من الطبيعي ان تكون هناك ردود افعال عن المشروع الاستيطاني المبنى اساسا على مصادرة الاراضي الزراعية و صراعات عنيفة من جانب الفلاحين الجزائرين الامر الذي افضى الى اندلاع ثورات و حدوث مواجهات دامية ، وهكذا أصبحت المسالة الزراعية منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر حتى زوال احد العناصر الفاعلة في جوهر الاخلاق و الصراع الدائر بين المجتمعين الجزائري والفرنسي، ولكي ناخذ فكرة واضحة عن سياسة المستوطنين الاوربين في الجزائر في عهد الجمهورية الجمهورية الثالثة ينبغي أن نشير الى أن البرنامج السياسي للمستوطنين الغربيين بالجزائر كان جاهزا ومهيئا للعمل به منذ 1848 لكن الجيش الفرنسي الذي بسط نفوذه على الجزائر منذ

إحتلاله لها في سنة 1830 لم يسمح للمستوطنين الاوربين أن يطبقوا برامجهم حيث كـــان هو المطبق للسياسة التي تخدم مصالح الاوربين ، وكما هو معروف فقد إستعان الجـــيش بلمكاتب العربية لكي يقيم جسورا للتعاون بينه وبين المواطنين الجزائرين و باجـــاز فـــان الصراع السياسي على السلطة كان قائم بين الاوربين و الجيش لغاية 1870.

وبعد ان ثبتت فرنسا اقدامها في الجزائر سعت الى تطبيق سياستها ومشـــاريعها واتخذت من الاستيطان مشروعا اوربيا اكثر منه مشروعا فرنسيا حيث قامت على شـــعار ليكن الاحتلال فرنسيا لكن الاستيطان يجب ان يكون اوروبيا .

ومن خلال هذا نطرح الاشكال التالي: ما هي اليات ممارسة الاســـتيطان الفرنســـي للجزائر سنة 1870 الى غاية 1940؟

2- **تساؤلات:**

- ما هي السياسة الاستيطانية ؟

- وما هي اهم البنود والقوانين التي قننت مشروعية حق المستوطنين في مصـــادرة الاراضي و تمليكها؟

- وما هي السياسة المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية وتطور الاســـتيطان الفرنسي؟

-وما هي الاثار السلبية لسياسة الاستيطان ونتائجه الوخيمة على الشعب الجزائري ؟ اهم مراحل وأشكال الاستيطان ؟

3-اهمية اختيار الموضوع :

تركزت اهمية الدراسة في :

- توضيح سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر سنة 1870م-1940م.
- توضيح الصراع حول ملكية الاراضي.
- توضيح القوانين وطرق نزع الملكية ومصادرة الاراضي .
- الاثار الاقتصادية للاستطان الفرنسي في الجزائر .

– توضيح الاثار والانعكاسات على المجتمع الجزائري و المستوطنين الفرنسين .

4-خطة البحث:

– لقد تطرقنا الى خطة لابراز معالم الموضوع وتم تقسيم بحثنا هذا الى فصل تمهيدي وثلاث فصول فتناولنا في فصلنا التمهيدي الى الوضع العام للجزائر خلال سنة 1870م واشرنا فيه الى اوضاع الجزائر اقتصاديا وسياسيا و اجتماعيا كما اشرنا فيه:

– الى الجزائر عشية الاحتلال

– اساليب وسياسات فرنسا الاستعمارية

وفي الفصل الاول تطرقنا الى الاطار المفاهيمي لسياسة الاستيطان وتناولنا فيه الاستيطان بصفة عامة من مفهوم واسباب و اشكال واهداف والفصل الثاني تناولنا فيه ممارسة السياسة الاقتصادية للاستيطان في عام 1870م 1940م ، واشرنا فيه الى طرق نزع الملكية و السياسة المتبعة في مصادرة الاراضي وسن القوانين التي تقضي بذالك ...

وفي الفصل الاخير تناولنا اثر السياسة الاستيطانية على الجزائر و الحكومة الفرنسية ، فتناولنا فيه تدهور الوضع المعيشي و انتشار الفقر و هدم البنية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر و كذا انتشار الهجرة وردت فعل الجزائرين والاهالي ازاء هاته السياسة التعسفية و المتمثلة في النشاط الشعبي او مايعرف بالثورات الشعبية

5-منهج البحث :وصفي تاريخي ، تفصيل الحادثة التاريخية ، فنظرا لطبيعة البحث ونوعية الاجابة على الاشكالية المطروحة حاولت وصف الظاهرة وتحليلها .

6-المصادر والمراجع:

لقد اعتمدت في هذه الدراسة على جملة من المراجع وتتمثل اساسا في :

– كتاب تاريخ الجزائر المعاصرة و كتاب الجزائريون المسلمون و فرنسا،،في جزئه الاول والثاني ،لمؤلفيهما شارل روبير و اجيرون ، والتي لا يمكن للباحث في تاريخ الجزائر الاستغناء عنهما ، فقد افاداني في مختلف مراحل البحث فكتاب الجزائريون المسلمون و فرنسا استفدت منه في معرفة الاوضاع العامة والاقتصادية قبل وبعد 1830م

وخاصة فيما يتعلق بزراعة الكروم ومختلف القوانين كما افادني في التعرف على انعكاسات السياسة الفرنسية فيما يتعلق بالهجرة و الثورات الشعبية .

– كتاب الحركة الوطنية الجزائرية في جزئه الاول و الثاني لمؤلفهما ابو القاسم سعد الله حيث ساعدنا في تناول الاوضاع الاقتصادية للجزائر .

– كتاب سياسة التسلط الاستعماري لمؤلفه يحي بوعزيز فقد افادني خاصة فيما تعلق بالاستيطان بعد الجمهورية الفرنسية الثالثة.

– كتاب الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830– 1962م لمؤلفه بن داهة عدة ، وهي دراسة تستحق التقدير فقد ساعدني كثيرا فيما يتعلق بقوانين نزع الملكية و مصادرة الاراضي الجزائريين لفائدة المستوطنين .

7–صعوبات البحث:

– طغيان العاطفة على الدراسات الفرنسية في هذا المجال ، حيث ان معظمها يمجد الاستعمار ومنجزاته في الجزائر ، في حين ان الدراسات الجزائرية تركز على الانعكاسات السلبية لهذه السياسة.

– نقص المراجع و الدراسات باللغة العربية التي تعنى بالسياسة الاستيطانية، فاغلب مادة البحث فرنسية

– ولعل اكبر الصعوبات التي واجهتني على الاطلاق وهي صعوبة التوفيق بين مهنتي و بين الاهتمام و الاستمرار في البحث من جهة ، وبين التوفيق بين مسؤوليتي العائلية، فكان هذا يتطلب مني تقسيما دقيقا للوقت .

الفصـــل التمهيدي

أوضاع الجزائر قبل 1870م

- سياسيا
- اجتماعيا
- اقتصاديا

لقد كانت الجزائر محل اطماع العديد من الدول الغربية من اجل بسط نفوذها في العالم الاسلامي و نشر المسيحية و رغم التدخل العثماني للجزائر الا ان الدول الغربية حقدت على الدولة العثمانية و ايالاتها فقد عملت فرنسا على التخطيط لاحتلال الجزائر والاستلاء عليها منذ 1892 و هذا راجع الي جملة من الاسباب اهمها الموقع الاستراتيجي للجزائر (عروس الشمال الافريقي) ، و كذا استغلال ثرواتها الطبيعية فان الجيش الفرنسي سعى الي تقوية اسطوله فاحتجت فرنسا بحادثة المروحة بين الداي حسين والقنصل الفرنسي ب الجزائر بافريل1827 فسقطت الجزائر بسهولة يوم 5 جولية 1830 فاتصف الاستعمار الفرنسي بالجزائر بلقوة و الوحشية و اعتمدت سياسات متعددة بهدف القضاء على الشخصية الوطنية الجزائرية فاعتمدت الاساليب القمعية كالإبادة الجماعية وتطبيق سياسة النفي والابعاد، الاعتقال والسجن، حجز الممتلكات ومصادرة الاراضي.

1-الوضع العام في الجزائر:

1-1 سياسيا:

لقد كان الجيش الفرنسي في الجزائر يتصرف بكامل الحرية في معالجة الأوضاع السائدة بالطريقة التي يراها مناسبة، فساد الاضطراب وعمّت الفوضى وحدثت فضائح إذ طرد الجنود المتزوجون من دورهم مع عائلاتهم الجزائرية وكان عددهم 1500 مقاتل، أكثر من ذلك قام القائد الفرنسي بمصادرة أملاك الأتراك المطرودين والأملاك المحبسة لإقامة الشعائر الدينية وتعليم القران الكريم والأملاك المحتبسة على العنصرية بالاعتداء على المساجد لإهانة المسلمين[1].

[1]-أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية ،ج2، دار البصائر ،ب ط ، الجزائر ، 2007، ص ص 17-18

فأصدرت فرنسا قرارها المشهور في22جويلية سنة 1834،الذي اعترف بالاحتلال كحقيقة والذي نصٌ على إنشاء منصب حاكم عام عسكري ليدير الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية وقد كان الجنرال ديبرمون"de Bourmont"[1] ،هو أول حاكم عام للجزائر يساعده مجلس مكون من موظفين عسكريين ومدنيين ،وبينما أعلن قرار سنة 1834 أن الجزائر فرنسية فانه قسمها إداريا إلى ثلاث ولايات تحت المراقبة المباشرة للحاكم العام ،وكل ولاية كانت قد قسمت إلى دوائر وبلديات ،تماما مثلما كان الحال في فرنسا وبالإضافة إلى ذلك فانَ كل ولاية كانت تبعث بنائب إلى المجلس الوطني الفرنسي.

وقد اتخذت هذه الإجراءات الاندماجية مشروعيتها من دستور سنة 1848، الذي نصَ على أن الجزائر كانت تشكل جزءا مكملا لفرنسا،ومن ناحية أخرى أكدت فرنسا للكولون الجديد تأييدها المعنوي والمادي.[2]

وبعد حملة الاحتلال الفرنسي للجزائر ظهر اتجاهان فرنسيان، الاتجاه الأول يدعو إلى طرد الجزائريين بالجملة من أراضيهم وتمليكها للمهاجرين الأوروبيين في سياسة إدماج في فرنسا أرضا وشعبا،وفي هذا الاتجاه جذب الفرنسيون أسلوبا من الإدارة سموه السياسة العربية ،وأنشأ وظيفة (أغا العرب)،والمكتب العربي الذي أداره في بلدية الضباط "لامورسيير Louis Lamoriciere[3] أنشأوا مديرية الشؤون العربية وأسندوا إدارتها إلى الضابط "بيليسي PELISSIER[4] وقام الحاكم العام "فالي" falli بتعيين ثمانية زعماء من

---

[1]– ديبرمون: ولد في 2 سبتمبر 1973 ، عين وزير للحربية في 23 ماي 1825م سياسي و ضابط و عسكري.

[2]– أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص20 .

[3]– لامورسيير: ولد في 5 سبتمبر 1806م ، سياسي دبلوماسي و جنرال فرنسي ، تراس القسم العسكري لولاية وهران سنة 1840م ،و بناءا على رايه صدر مرسوم في 19-09-1848م يمنح 50 مليون فرنك لتوسيع المستوطنات الزراعية في الجزائر. ،انظر بن داهة عدة، المرجع السابق،ص500.

[4]– بيليسي: قائد للاركان ،اباد قبيلة جزائرية باكملها في 18 جوان 1845م ، عينه بيجو جنرال ،و عضو في مجلس الشيوخ و سفير لفرنسا و في 1860م عين حاكما على الجزائر و بغد وفاته سمي مركزا استيطانيا باسمه. ،انظر نفسه ،ص491.

الأهالي لإدارة مقاطعة قسنطينة تحت سلطة الضباط الفرنسيين وخلع عليهم ألقابا متنوعة كأحمد المقران في مجانة وبن قانة في بسكرة وغيرهم .

وظهرت فكرة تقسيم الجزائر إلى منطقة مفتوحة للاستيطان الأوروبي، ومنطقة عسكرية تخضع للحكم العسكري بسبب صعوبة الاستيطان الأوروبي فيها نظرا للظروف المناخية والجغرافية والبشرية، وعند عزل "فالي "عوض بالجنرال "بيجو BUGEAUD[1] الذي أستمر في منصبه حتى عام 1847م ،حاول أن يقلد الضابط " كلوزيل "ويطبق نظام إدارة المخزن والبايات الأتراك، ولكن الضابط "دوما "مدير الشؤون العربية الجديدة صرفه عن ذلك وأقنعه بتطبيق نظام الإدارة الذي وضعه الأمير عبد القادر والذي يقتضي بالتعاون مع زعماء الأهالي ونبلاهم المدنيين والعسكريين، وإسناد وظائف كبيرة تحت إشراف الضباط العسكريين الفرنسيين، وذلك لأن لهم تأثير كبير وواسع على جماهير الأهالي، وبفضل هذا الاتجاه أحتفظ فرنسيون في مقاطعتي الجزائر ووهران بنظام الأمير عبد القادر، واحتفظوا في مقاطعة قسنطينة بنظام الأتراك، وفي 01فيفري 1844م .

فصدر قرار إنشاء المكاتب العربية لتكون واسعة بين الفرنسيين وزعماء الأهالي على أن يرأسها الضباط الفرنسيين ،ويساعدهم زعماء الأهالي والمترجمون الذين يحسنون العربية ،ولقد طلب "دوما" DOMA من هؤلاء الضباط أن يعملوا تفتيت وتشتيت القيادات والزعامات الأهلية ذات السلطة والنفوذ، والتأثير حتى لا تكون خطرا في المستقبل على السيادة الفرنسية وأعتبر هذا الاتجاه إحدى الركائز والدعامات الأساسية للسياسة الفرنسية في الجزائر، وفي أفريل1845م ،وصدر قرار يؤكد بإلحاق الجزائر بفرنسا ويقسمها من الناحية الإدارية إلى ثلاث مناطق:

[1]– بيجو: حارب الامير عبد القادر ، عين حاكما عاما على الجزائر في 22-02-1848 م ،شهدت الجزائر خلال حكمه انشاء مراكز استيطانية عديدة ،انظر المرجع السابق ،ص492.

– منطقة مدنية تخضع للإدارة المدنية و تشمل المدن والقرى الساحلية التي يكثر فيها العنصر الأوروبي.

– منطقة مزدوجة يقل فيها العنصر الأوروبي، فالأوروبي يخضع للحكم المدني والأهالي للحكم العسكري .

– منطقة عسكرية ينعدم فيها العنصر الأوروبي تماما،وتشمل الهضاب العليا والصحراء، فيخضع فيها الأهالي للحكم العسكري الصرف[1].

2-1 اجتماعيا:

- المجاعة في الجزائر

تفاقمت المشاكل وازداد وضع الجزائريين وذلك نتيجة للضغوط التي كان يمارسها الجيش الفرنسي من خلال مكاتبه العربية ،والمجاعة والأمراض التي قضت على الأخضر واليابس في الجزائر في الفترة الممتدة من 1866م إلى غاية 1870م وبانهيار السلطة السياسية في وقوع نابليون الثالث أسيرا على يد الألمان بعد معركة "سيدان"استولى المعمرين الأوروبيين على السلطة في الجزائر وتخلصوا من جميع القيود التي كانت تحول دون فرض نفوذهم المطلق على أبناء البلاد الأصليين ،ومالت لجنة التحقيق التي أرسلها مجلس الشيوخ في عام 1868م برئاسة الكونت " ماكماهون" MAC-MAHON[2] وأعلنت أنهم عاجزون عن استغلال أراضيهم وطالبت بإلغاء التشريعات التي صدرت لصالحهم في 1863م –1864م –1865م.

[1]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، دار البصائر للنشر والتوزيع، ط خاصة 2009، ص12.

[2]– ماكماهون: ثالث رئيس جمهوؤية فرنسية ،عين حاكما عاما على الجزائر سنة 1864م ، في عهده صدر القرار المشيخي لسنة 1865م و الخاص بمنح الجنسية الفرنسية للاهالي، انظر بن داهة عدة، المرجع السابق، ص 501.

ومن ضمن الخطوط العريضة التي قام بها الإمبراطور برئاسة "رانـــدون"Randon على إلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية وإقامة حكم وإدارة مدينة ،وإخضاع الأهالي للمحاكم الزجرية الفرنسية فعجز الفلاحين الجزائريين عن توفير حبوب البـــذر لفلاحـــة أراضيهم، ولم تبذل السلطات الرسمية على ما يظهر المجهـــودات اللازمـــة لمســـاعدتهم واكتفت بتوجيه نداء لرؤساء العائلات الجزائرية الغنية كـــي يقـــدموا تســـبيقات لصـــغار الفلاحين ومنهم المقران [1].

وقد استغل اليهود المجاعة عامي 1868م –1869م لتنمية ثرواتهم وأربـــاحهم عـــن طريق القروض التي كانوا يقدمونها للمنكوبين بفوائد وربا عالية تتراوح بين أربعين ومائة في المائة لمدة شهرين أو ثلاثة فقط في العام مما جعل الكثيرين من الجزائريين يفقـــدون في نهاية الأمر أملاكهم ويتحولون إلى عمال بالنخاسة.[2]

وقد "أورد "بيجو"BUGEAUD طرائف في هذا الموضـــوع ،وزاد قـــائلا :بـــأن الجزائريين حتى عندما تخصب أراضيهم ويرتفـــع مردودهـــا فـــإن السماســـرة اليهـــود، والمعمرين يتدخلون لخفض أسعار حبوبهم بنسبة عشرين إلى ثلاثة بالمائة ،حتى لا يكون مصدر منافسة لهم.

وهذا ما جعل الحاكم العـــام "ماكمـــاهون" MAC-MAHON، يؤكـــد أن رؤســـاء الأهالي دفعوا كل ثرواتهم التي استردوها من صغار الفلاحين إلى السماسرة اليهود أرباحا فاحشة عن القروض التي أخذوها منهم، ولقد كان هناك شهود من النواب الجزائريين فقـــد أجاب "حسن بن بريهمات والمكي بن باديس " لجنة التحقيق التي إستفسرتهم عن أســـباب المجاعة عام 1869م فقالوا نعم كان في السالف كثير من الفلاحين يكون عندهم الفـــائض في الزرع عن قدر كفايتهم فيحفظونه في المطامير و يجرونه وقت المســـبغة ليـــدفعوا

[1]– يحي بوعزيز : المرجع السابق ، ص10.

[2]– فرحات عباس ليل الاستعمار ، تر ابو بكر رحال ، الجزائر ، 2005 ،ص 75.

المضرة، لما حل بهم غلو السعر في كراء الأرض الدومينية وغيرها من الزيادة في المغرم وصارت الحاجة تدعوهم إلى فرض الدراهم بالفائدة المضرة كستون في المائة ونحو ذلك ممن انتصب لذلك ولم يرحم خلق الله، كما تدعوهم الحاجة إلى بيع الزرع والصوف قبل أوانها بأقل من نصف القيمة.

أما الزرع الذي يحصلونه في المصيف يخرج كله من أيديهم ولم يبقى بأيديهم فاضل يدخرونه،وقد زادت الأزمة الاقتصادية حدة عندما رفض بنك الجزائر تقديم تنسيقات لجمع المحصولات كما كان معتادا، واستعجل الدائنون بقسنطينة في استعادة قروضهم [1].

1-3إقتصاديا:

الزراعة:

كان اقتصاد الأهلي يرتكز أساسا ،على نمط الإنتاج الزراعي والرعوي الخفيف والتوسعي وكان يستوجب توفر مساحات شاسعة بسبب الأساليب التقليدية التي لا تعتمد على الحرث العميق ولا التخزين ولا الأسمدة الكيمياوية بل كان يلجأ إلى ترك الأرض تستريح سنة بسنة لتمكينها من تجديد كميات الأزوت الضرورية لزراعة الحبوب.

فاصبح مردود الزراعة والرعي محدودا إلى أقصى مستوى ولم تكن مردودية الهكتار الواحد تتجاوز 5 أو 6 قناطير في الأراضي ذات الخصوبة المتوسطة والمتوفرة على إمكانية السقي ،معلوم أن تقنية استراحة الأرض المطبقة من طرف الأهالي هي نفس التقنية التي كانت معروفة في العصور القديمة وفي الفترة المعاصرة إلى غاية قيام الثورة الفلاحية ، كان النظام الاقتصادي الأهلي موزع وفق مقتضيات الرعي وليس الزراعة ،فكانت الأرض تشتغل عن طريق المناوبة بين سنة لزراعة الحبوب وسنة للرعي،وكان هذا يفي بمتطلبات الإنسان والحيوان فبعد جني المحصول الزراعي يفسح المجال للأغنام.[2]

---

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق ،ص 14.

[2]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، دار العرب ،ط1، 1997م ،ص ص 57-58.

أما في فرنسا فكانت الأراضي القروية غير المحاطة بسياج، حيث نترك بعد جمع الغلال للرعي وذلك وضع قانوني معروف بعد الحصاد يترك قصب السنابل في عين المكان ليشتغل كمراعي صيفية ويكون مختلطا مع النباتات الطفيلية، وانتشارها يشكل خطر على المزروعات، وكذلك أن الجفاف والرياح الصيفية الحارة والجراد وتعفن النباتات كلها عناصر تدخل في مشمولات المخاطر التقليدية فتتحدد كميات الغلال حسب وفرتها وقد تزعزعت هذه الصورة التقليدية بفعل الوجود الأوروبي و امتداد أساليب الاقتصاد القائم على مقاييس الربح والتسويق واضطراب الاقتصاد التقليدي بشكل كبير إثر عملية مصادرة الأراضي وحشر السكان وغلق العديد من مداخل الغابات التي تعود الأهالي على اتخاذها مراع صيفية ومناطق زراعية كثيفة كان أثر هذا الاضطراب محدودا قبل سنة 1860م.[1]

ثم تحول إلى واقع وراح يتأكد يوما بعد يوم حين دعى أعيان المسلمين في سنة 1869م، من طرف لجنة التحريات التي ترأسها "ماكماهون" MAC-MAHON للإدلاء برأيهم حول الأسباب التي أدت إلى بؤس وإفلاس السكان العرب، فإنهم وجهوا أصابع الاتهام بالدرجة الأولى إلى مصادرة أراضيهم وأسهلها سقيا ،لم يترك الأهالي سوى أسوء أنواع الأراضي ذلك ما صرحوا به متأسفين لحرمانهم من استعمال الأراضي العربية من مياه السقي وشرحوا للمحققين، أن المسألة لا تزال بحوزة الأهالي مساحات شاسعة.

ولكن كانت قطعان الماشية أكثر تضررا في حين تكثفت أساليب الإنتاج الزراعي مع الواقع الجديد عن طريق تكثيف الزراعة، بما في ذلك توسيع المساحات المحروثة لتشمل قسما من الأراضي الرعوية بحيث أصبحت بدورها تمثل تهديدا إضافيا للقطعان،كما ترمي الأوضاع بارزا للعيان في المناطق التي تم إجلاء الأهالي منها ،غير أن المكاتب العربية

[1]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا1871–1919 ، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، (ب .ط)، (د.ت)، ص671.

تمكنت من تقدير أبعاد العملية فحاولت معالجة الوضعية التي فرضت على الأهالي تطوير زراعة الأعلاف و بعض المزروعات الصناعية.[1]

أما بالنسبة لزراعة التبغ والقطن ،لم تفض إلى نتائج جد مرضية رغم الظرفية الدولية المواتية ،وكان من الأفضل للأهالي لو ركزوا جهودهم في تطوير زراعتهم التقليدية، لأن ذلك التطوير لم يتحقق عن طريق تحسين الأسمدة، حيث أنه لم يعد ممكنا رعي القطعان لمدة أطول في الحقول التي صارت مخصصة للزراعة، ولعل تطبيق المناوبة الزراعية بصورة أكثر انتظاما، كان أفضل من الزراعة المكررة في نفس الحقل ،فإذا كان أسلوب الحرث المعتاد في البلدان المتوسطة المعروفة عند الأهالي، فإنه لم يكن بكل أسف، معمما عندهم.[2]

الصناعة:

يشمل الاقتصاد التقليدي الأهلي والقطاع الصناعي الصغير ويتمثل فيما يلي:

*إنتاج نسيج القطن والبرانيس

*صناعة الفخار والأسلحة ودباغة الجلود

و يبدوا أن تلك الصناعة كانت تستجيب لحاجيات عدد معتبر من سكان المدن ووصل إلى خمسة بالمئة من المجموع ،كما تسمح بتوفير بعض الفائض للقبائل المتخصصة في تلك الحرف ،من المعلوم أن أوضاع الصناعة التقليدية كانت هشة جدا ،في جميع أنحاء العالم، أمام منافسة المصنوعات الأوروبية والملاحظ في الجزائر، أن الطوائف الحرفية التقليدية قد اندثرت كلية إلا في تلمسان وقسنطينة وفي بعض عروش القبائلية ونجم عن ذلك انقراض اليد العاملة الحرفية في المدن، ولم يبقا منها سوى

[1]– شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص.673

[2]– يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 11.

الصناعات العائلية التي لا يمكن اعتبارها نشاطا صناعيا و قد أسندت فيها مهام الإنتاج للنساء.[1]

ولكن لم تكن أولى المؤسسات الصناعية الأوروبية تشغل اليد العاملة الأهلية وكانت بعض مؤسسات صناعة الكتان أربعة في منطقة قسنطينة و هي الوحيدة تشغل الأهالي بأجرة 2 فرنك في اليوم ،قال عنهم مستخدموهم إنهم عمال مهرة ،كما تم تشغيل بعض الأيدي العاملة الأهلية في فترات غير منتظمة بالمستثمرات المنجمية ومن طرف بعض الحاصلين عن حقوق استغلال الغابات ،وفي هذا المجال أيضا لاحظت المكاتب العربية ما أصاب الحرف الصناعية من تدهور سريع فدعت إلى إنقاذها من البوار ،و يبدو أن مساعيها ذهبت سدى صحيح أن فرنسا قد وفق في إنشاء مدرسة للفنون والحرف ، غير أن ذلك البناء الوحيد لم يعمر طويلا ولم يرمم لأن العمال الذين تم تكوينهم فيها لم يتمكنوا من إيجاد شغل لدى الحرفيين الأوروبيين ولا آفاقا لتسويق منتجاتهم في الوسط القبائلي.[2]

التجارة:

لقد انتهت التجارة الخارجية التي كانت تقوم بها القوافل عبر الحدود ، بينما ظلت المبادلات التجارية الكبرى بين المناطق في عز نشاطها، واصل البدو الرحل القادمون من أعماق الجنوب الكبير، ترددهم على مدن الشمال لتزويدها بما يجلبونه من سلع ومؤونة من أسواق التل .

ومع ارتقاء الطلب، تطورت التجارة الداخلية بشكل واسع، و ظلت حكرا على الأوروبيين واليهود ،أما على المستوى المحلي الضيق فقد ازدهرت مبادلات السوق

[1]– أجيرون، المرجع السابق، ص683.

[2]– نفسه، ص ص684–686.

المحلية ومختلف النشاطات التجارية المتنقلة ،وظلت السوق المحلية، رغم تفاهة منتجاتها، عناصر أساسية في الحياة الاقتصادية لبلد لا تربط طرق المواصلات بين مناطقه بقية المناطق.[1]

ولم يكن يعرف السكة الحديدية بعد، لكن تجارة التصدير فرضت نفسها قبل أن يشرع في مد السكك الحديدية ،وجلبت كميات متزايدة من الصوف والحبوب نحو الموانئ مما ساهم في إضفاء مزيد من الانفتاح على الاقتصاد الأهلي، وهذا الانفتاح بالذات يفسر جزئيا سنوات الغلال الشحيحة التي تحدثه من خراب معتبر، وبعد ما أصاب المغرب أثناء أزمة سنوات 1856م-1858م .

فقد كان على الجزائر أن تواجه من 1865م-1869م أزمة أشد وأقسى لم يسبق أن عرفت مثيلا ،إذ يبدوا أن الكارثة كانت أكثر واقعا مما كان عليه الحال وقتها في المغرب وتونس، ويعلم الجميع كيف تراكمت الكوارث الطبيعية التي تمثلت في الجفاف من 1865م إلى 1867م.[2]

[1] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص59.

[2] – شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص43.

الجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية:

قيام الجمهورية الفرنسية الثانية:1848م -1852م

بعد سقوط الملك لويس فيليب LOUIS PHILIPPE LER، قامت الجمهورية الفرنسية الثانية في مطلع 1848م تم اصدار قرار في شهر مارس نص على أن الجزائر جزء من التراب الفرنسي، وسمح للمستوطنين الأوروبيين بانتخاب مستشارين بلديين لهم بالجزائر، فضغطوا على الإدارة الاستعمارية حتى قامت بإلغاء حق الأهالي في انتخاب نواب لهم في المجالس البلدية عام 1850م بدعوى عدم أهليتهم لذلك.[1]

وتم تقسيم الجزائر إلى منطقتين الجزائر الشمالية، وأخضعت للحكم المدني، والجزائر الجنوبية و اخضعت للحكم العسكري ،وضباط المكاتب العربية ،وربطت مصالح التعليم العام و الدين، والقضاء والجمارك والوزارات المختصة بباريس.

واهتمت الجمهورية الثانية بأمر التهجير والاستيطان الأوروبي،ووضعت خطة لتهجير مائتي ألف أوروبي إلى الجزائر في ظرف عشر سنوات خاصة المشاغبين وذوي السوابق، وأعتمد مجلس النواب الفرنسي 50 مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الأولى من الخطة على أمل إسكات أصوات العمال الذين فشلت الحكومة في إيجاد عمل لهم .

و رغم وعود الزعيم الاشتراكي "لويس بلان Louis Blanc"[2] في الإكثار من المصانع الأهلي، لاستيعاب أكبر عدد منهم وشرعت في عملية التهجير بعد فشل العمال الساخطين في قلبها،وهجرت من باريس نفسها حوالي 15 ألف شخص من ضمن 20 ألف شخص مهاجر،ووطنتهم في 42 قرية إستطانية منها 12 في منطقة الجزائرو9 في منطقة

[1]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 13–14.

[2]– لويس بلانك ، ولد 29 اكتوبر 1811م ، صحفي و سياسي و مؤرخ و كاتب ، و هو احد الاقتصاديين والاشتراكيين الفرنسيين، و قد دعى الى انشاء مصانع وطنية لتشغيل العمال. انظر: بن داهة عدة،ج1.

وهران ،و8 بمقاطعة قسنطينة، وأقامت وحدة جمركية بين الجزائر وفرنسا لخدمة اقتضاءهم ورغم أن عددهم يقارب الثمانين ألف من ضمن 131 ألف مستوطن أوروبي عام 1851م، بينهم 66 ألف من أصل فرنسي، إلا أن الذين اشتغلوا كفلاحين ومزارعين لم يزيدوا على ثلاثين ألف، مات منهم ثلاث آلاف، وعاد حوالي سبعة آلاف إلى فرنسا والسبب هو عدم نجاحهم.

- كونهم عمالا وتجارا، لا يفهمون شيئا في أمور الفلاحة
- عجزهم على التأقلم على حياة الريف والعمل الفلاحي
- عجزهم على التعود على الحياة الجماعية في المزارع الجماعية الاشتراكية
- عجز الحكومة عن توفير الإمكانيات التي وعدت بتقديمها لهم[1]

قيام الإمبراطورية الثانية نابليون بونابارت :1852م – 1870م.

- في عهد راندون "Randon"[2]

عندما سقطت الجمهورية الثانية ،خلفتها الإمبراطورية الثانية بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث LOUIS- NAPOLEON BONAPARTE[3] في عام 1852م ،الذي تحكم في فرنسا و الجزائر ،فاستعادا العسكريون نفوذهم بالجزائر بزعامة الحاكم العام الجنرال (راندون Randon) الذي شجع حركة الاستيطان الأوروبي وبين حوالي56 قرية استيطانية خلال1859م–1853م واستعمل مثل بيجو BUGEAUD أسلوب أملاك الأهالي

[1]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص15–16.

[2]–**المرسال راندون جاك لويس:** ولد في مدينة غرونوبل في يوم 27 مارس 1795م ،التحق برتبة ملازم ،انظر: بن داهة عدة،ج1، المرجع السابق، ص 506.

[3]–**نابليون الثالث:** هو اول رئيس للجمهورية الفرنسية 10–12.1848م ،شهدت فترت حكمه مشاركة فرنسا في الحروب و انهزمت ضد بروسيا في 1870م ، و وقوعه في يد الالمان ،انظر الموسوعة الحرة، أنضر: بن داهة عدة،ج1.

وتفتيت أراضي الأعراش المشاعة وتحصل على 61 363 هكتارا ما بين عامي 1851م-1861م.[1]

وقد اتسمت سياسة نابليون Napoleon Bonapar اتجاه الجزائر بالتقلب والاضطراب، وعدم الاستقرار على مبدأ وسياسة واحدة، فمن جهة يرضي الأهالي الجزائريين بعدد من الإجراءات ، ومن جهة أخرى شجع حركة الاستعمار الرسمي الرأسمالي عن طريق الشركات العقارية الرأسمالية التي أدت إلى فقدان الأهالي لمئات الآلاف من الهكتارات بواسطة الانتزاع والمصادرة والحيل القانونية المشبوهة .

ورغم انه سلك في بداية عهده سياسة الحد من التهجير والاستيطان الأوروبي، إلا انه تراجع بعد ذلك وألغى معظم القرارات التي أصدرها بسبب ضغط المعارضة في فرنسا والمستوطنين والعسكريين بالجزائر.

- في عهد وزارة الجزائر والمستعمرات 1858م- 1860 م

بعد عشر سنوات من تجربة وتطبيق سياسة الإدماج الإداري والسياسي الأول، التي بداتها الجمهورية الثانية 1848م وواصلتها الإمبراطورية الثانية في بداية عهدها، حاول نابليون Randon أن يطبق سياسة إدماج جديدة وأسلوبا جديدا في إطار إنشاء ما عرف بوزارة الجزائر والمستعمرات التي أسندت إليها كل مصالح الجزائر الإدارية ما عدا التعليم العام، والدين، والغي منصب الحاكم العام وعين مكانه وزيرا مقيما بباريس تولاه جيروم نابليونNapoleon Bonapa ، ابن عم الإمبراطور الذي كان شديد الكره للاكليروس والعسكريين، وصمم على تطبيق القوانين الفرنسية في الجزائر التي لم يعرفها أصلا واستحدث ستة مناطق مدنية فرعية جديدة في المنطقة المدنية وخمس مفوضيات مدنية جديدة في المنطقة العسكرية .

[1] – حي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص20-21.

وانشأ مجالس عامة، وقاوم نفوذ وسيطرة العسكريين، كما كان يزعم وتوسع في قبول المعاملات العقارية دون قيد وأصر على ضرورة مقاومة الأهالي الصلبة وبتطبيق سياسة الإدماج والتفكيك وتفتيت المجتمع الأهلي والقبلية، وتحطيم الأرستقراطية الأهلية وإضعاف سلطة القادة والزعماء من الأهالي.

وعندما استقال جيروم نابليون NAPOLEON عام 1859 م خلفه (شاسلولوبا) Laupat Chasse Loup وسار على نفس سياسته، وتجرا فألغى القضاء الإسلامي الذي كان قد أعيد تنظيمه عام 1854 وأرغم الأهالي على التقاضي لدى القضاء الفرنسي والمحاكم الفرنسية[1] ، فأصبحوا يتخوفون أكثر على مستقبل شخصيتهم الإسلامية القومية وغزا الفرنسيون ثورة الأوراس عام1859م، وثورة الحضنة عام1860م.

وقد تم خلال عهد هذه الوزارة إنشاء 17 قرية استطانية ووزعت4600 قطعة ارض زراعية مجانا على المهجرين الأوروبيين مما يكشف مزايا هذه الوزارة وخدماتها اللامحدودة للمستوطنين الأوروبيين سياسيا واقتصاديا وإداريا وعارض العسكريون وضباط المكاتب العربية هذه السياسة وشرحوا لنابليون مساوئها فحضر إلى الجزائر عام 1860م ، فقام بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 26 نوفمبر1860م رغم معارضة المستوطنين الأوروبيين وعيّن المارشال بيليسي حاكما عاماً جديدا واستحدث له مجلسا استشاريا لمساعدته.

بعد إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات في 1860م، قرر في الشهر الموالي إعادة نظام الحكم العسكري السابق وتدعيمه وتقوية الحاكم العام الجديد بيليسي PELISSIER 1860 م–1864م الذي جمعت في يده كل السلطات تقريبا ،وعيُن إلى جانبه نائب له ومجلس حكومة ومجلس أعلى، وحاول ميرسي لاكومب المدير العام للشؤون المدنية أن

[1]–يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص17–20

يوسع من سلطاته ويضفي عليها الشرعية ولكن بونابارت عارض ذلك ودعى إلى الاهتمام بالأهالي تحت تأثير من المستشارين المقربين إليه، ،الذين أقنعوه بسوء سياسة الاستيطان الريفي وعدم جدوى تهجير الأوروبيين من أوروبا إلى الجزائر.

و بدا توجيه المستوطنين الأوروبيين الموجودين بالجزائر إلى العمل الصناعي والتجاري ،ولقد كان بيليسي عازما على إتباع سياسة راندون Randon فيما يخص مصادرة الأراضي وتهجير العناصر الأوروبية وتوطينهم ،ومد الطرق البريٌة والسكك الحديدية لخدمة مشاريع الأوروبيين الاقتصادية ومستقبلهم السياسي ،ولكن نابليون الذي تأثر بآراء مستشاريه اخذ يفكر في تطبيق سياسة جديدة اتجاه الأهالي الجزائريون ،وزار الجزائر أوائل عام 1863 م وشغلته مشكلة الملكية الشخصية للأراضي بالنسبة للأهالي بعد أن اشتدت تعليمات انتزاعها ومصادرتها منهم ، واستقر رايه على إقرارهم في الأراضي التي يستغلونها ويستقرون بها.[1]

فأرسل إلى "بيليسي" Pelissier رسالة في الموضوع يوم 6 فيفري 1863م ،ذكر فيها بأن الجزائر مملكة عربية وأن إمبراطور العرب هو إمبراطور الفرنسيين، ونصح الأوروبيين بأن يهتموا باستثمار الغابات والمعادن، واستصلاح الأراضي ،وإنشاء السدود، والطرقات، والصناعات المتنوعة.[2]

كما نصح بوقف عمليات تهجير الأوروبيين إلى الجزائر،وقد جلبت له هذه السياسة عداء العسكريين الذين هم الأداة السياسية لتنفيذها، وبسبب ضغوط العسكريين اضطرت السلطات الاستعمارية أن تصدر قرار7 جويلية 1864 القاضي بإخضاع الحكام المدنيين للمقاطعات الثلاثة إلى حكم الفيالق العسكرية الذين اشتدت قبضتهم على البلاد ،كما كانوا على "بيجو"Bugeaud وخلفائه ،ولكن المستوطنين الأوروبيين لم يستكينوا لهذه الإجراءات بل أظهروا استيائهم وغضبهم.

[1]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص22.

[2]– شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص ص 49–51.

ومنه عين "ماكماهون" Mac-Mahon حاكم عام جديد على الجزائر خلفا "لبيليسي "Pelissier في سبتمبر 1864م ولقد طبق في الجزائر أكثر من خمسة عشر نظاما لم ينتج عنها سوى الغموض ،وينبغي الاعتماد على تاريخية الجزائريين في التطـــوير، الجزائـــر عبارة عن مملكة عربية و مستعمرة فرنسية ومعسكر أوروبي، ولا يمكن القضـــاء علـــى ثلاثة ملايين منهم أورمي بهم في الصحراء كما فعل الأمريكان بالهنود الحمر.

ولقد طبقت فرنسا في الجزائر قوانين شرعت خصيصا لفرنسا كقانون الصيد مـــثلا وأنني أريد استغلال شجاعة الجزائريين وليس فقرهم ،وأن مصالح فرنسا تتطلب أن تهـــتم بهم وتعتبرهم فرنسيين مع احتفاظهم بشخصيتهم الإسلامية ونسمح لهـــم بالـــدخول فـــي التوظيف العمومي بالجزائر والوظائف العسكرية في الإمبراطوريـــة وينبغـــي أن نجعـــل الجالية الأوروبية غنية مترفة، ونتوقف على نقل وتهجير الأوروبيـــين بتكـــاليف باهظـــة وأقترح بتخصيص100 مليون فرنك للتطوير الاقتصادي وزعها توزيعا لا يخـــدم ســـوى مصالح المستوطنين الأوروبيين [1].

ولكنه لم يخصص أي مبلغ للجزائريين وأقترح مراقبة الزوايـــا وتكـــوين مخبـــرين وجواسيس من رجالها لمساعدة الشرطة الفرنسية في فرض الرقابة السياســـية والفكريـــة على الأهالي وخصص معظم مناطق التل للتوطن الاستعماري، وأيضا أكد على ضـــرورة دعم الجيش الفرنسي وفرق المخزن والزمالة واختيار ضباط المكاتب العربية من رجـــال المخابرات واعتبار الجزائريين فرنسيين تطبيقا للقوانين والتشريعات الفرنسية السابقة التي تعتبر الجزائر أرضا فرنسية منذ عام 1848مع احتفاظهم بشخصيتهم الإسلامية ،إلا مـــن يرغب في ذلك ويطلب منه وأصدر مجلـــس "الأســـيناتوس كونيســـولت " SENATUS CONSULT قرارا بهذا الشأن يوم 14 جويلية 1865م، حدد كيفية الحصول على هـــذه الجنسية.

[1]-ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وافاق ،ط1 ،غ ا ،بيروت ،2000م ، ص 25.

الفصـــل الأول

الاطار المفاهيمي لسياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر

-مفهوم سياسة الاستيطان في الجزائر

-تطبيق سياسة الاستيطان في الجزائر

-اهداف سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر

ضلت الجزائر قوة بحرية تسيطر على غربي البحر الابيض المتوسط اكثر من ثلاثة قرون ،الى ان بعثت فرنسا بحملة عسكرية ضدها نتج عنها استيلاء الجيش الفرنسي على مدينة الجزائر ، وواصلت فرنسا اساليبها و سياساتها الوحشية تجاه السكان الاصليين و تتمثل في التفقير و التهجير و احتكار الاسواق فيما وفرت كل سبل العيش و الرفاهية للقادمين من فرنسا وباقي اوربا .

نشطت حركة الاستيطان الاوروبي نشاطا واسعا و مكثفا بالجزائر ابتداء من عامي 1870 و1871 للأسباب التي اشرنا اليها سابقا ،و اتجهت نية الادارة الاستعمارية الى غزو ارياف الجزائر الداخلية و توطين العنصر الاوروبي بها ، و تقديم الاراضي له مجانا بشرط الاقامة الاجبارية فيها، و يتم منح للمستوطنين امتيازات من اراضي شاسعة التي اصبحت تحمل اسماءهم ، فشهدت حركة استيطان واسعة و صاحبتها عدة عوامل الهجرة والابادة الجماعية و الصراع بين الفلاحين الجزائريين و الكولون حول ملكية الاراضي ، و هذا ما ادى الى اتخاذ قرارات خطيرة منها تقنين بعض القوانين للأجانب الراغبين في الاقامة في الجزائر بمنحهم امتيازات مثل : عمل مضمون مسبقا ، و في مكان محدد و عند رب عمل معين ، و امتلاك مبلغ يساوي 400 او 1500 او 3000 فرنك فرنسي،[1] و كان الهدف من الاستيطان هو :

-تدعيم التواجد الاوربي في الجزائر من اجل القضاء على الشخصية الوطنية .

- تدعيم التواجد العسكري.

-محاربة العقيدة الاسلامية و محاولة التنصير .

- تشجيع الهجرة اليهودية الى الجزائر (قانون كريمو1870).

فمن المعروف ان ظاهرة الاستيطان تكون في الاراضي المحتلة و هي مرادفة لعملية اسكان واسعة بارض محتلة ، و ذلك بذريعة الاعمار و ارساء سيطرة الدولة المهيمنة ، و قد تكون دوافعه دينية او عنصرية كما هوشان الاستيطان الفرنسي في

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق ،ص 12.

الجزائر الذي يعتبر خير دليل يوضح وحشية الاستعمار و قسوته في استغلال ثروات الشعب الجزائري.

1-المبحث الاول : مفهوم سياسة الاستيطان في الجزائر

الاستيطان هو اخطر انواع الاستعمار يتم بتشجيع الهجرات نحو بلد معين للقضاء على السكان الاصليين فيه (مثل تشجيع الهجرات الاوروبية نحو الجزائر)

1-1تعريف الاستيطان :

الاستيطان لغة :(اسم)يعني: [1]

- استوطن (فعل) يعني:
- استوطن يستوطن ، استيطانا ، و المفعول مستوطن
- استوطن البلد : توطنه

استوطن البلد فلان اي اقام في بلد و أتخذه وطنا له

والسياسة الاستيطانية هي سياسة ترمى الي اقامة منشئات سكنية تجارية على اراض محتلة.

الاستيطان اصطلاحا :

هو تهجير شعوب الى موقع جغرافي محدد بكامل عادتهم و تقاليدهم و اسرهم بحيث تكون هذه الرقعة الجغرافية موطنهم ، بل موطنهم الجديد ولكن يتم ذلك دون رض اصحاب الاراضي الحقيقين ، ويتم ذلك بدون جيوش نظامية بل ببعض العصابات العرقية او الدينية مثال ذلك : الولايات المتحدة الامريكية ، استراليا ، و تتم لأسباب اقتصادية ودينية ...، اما الاستعمار فهو غزو عسكري و احتلال لآرض الغير ، وذلك لعدة اسباب.

[1] -شوقي ابو خليل ،تحرير الاستعمار ،منشورات جمعية الدعوة الاسلامية العالمية ،ط1،1991،ص ص 46-47.

السياسة الاستيطانية بالجزائر :

عمل الاستعمار على تشجيع الاستيطان لإيجاد شعب فرنسي بالجزائر فأقام قوة جديدة المستوطنات فاصبح مشروعا اوروبيا ، و اعتبر اغلبية الجزائريين اهالي و جردوهم من هويتهم الوطنية .

يعتبر الاستيطان في الجزائر بعد غزوها هو العنصر الاساسي للاحتلال من اجل جعل الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا حيث كان جوهر العملية الاستيطانية ، فاعتمد فيه على القوانين المختلفة ليكون عمل مخطط ومقنن[1].

1-2 الأسباب السياسية الاقتصادية الاجتماعية:

لقد ادعت فرنسا منذ قدومها الي الجزائر ، انها جاءت من اجل ازاحة الداي حسين وليس لمحاربة الشعب الجزائري ، وهاذا ما جاء في منشورها على الاهالي في الجزائر يقضي ب (اما انتم يا شعب المغاربة اعلموا تأكدوا يقينا ...ان الجيش الفرنسي ليس اتيا لأجل محاربتكم ، وانما محاربة باشتاكم الذي بدا و اظهر علينا العداوة و البغضاء ...)[2]، وهل يعقل ان فرنسا تتحمل ارسال حملة عسكرية مكلفة من اجل محاربة الداي او ازاته عن الحكم .

ان الحقائق التاريخية تتأكد ان فرنسا كانت قد وضعت نصب عينها مسالة احتلال الجزائر ، الانها وضعت في اطار حساباتها الاستراتيجية لها في منطقة جنوب المتوسط، على ان لا ننسى ان الجزائر كانت تمثل بالنسبة لفرنسا المجال الحيوي لمصالحها في قارة افريقيا عموما و شمالها تحديدا لاسيما ان الجزائر بلد ذات زراعة وموارد طبيعية كثيرة[3].

أضف الى ذلك ان السياسة التي قررت فرنسا اتباعها في الجزائر كانت هي التي تفصح عن نيتها لان فرنسا لم كن ترد علي وجودا عسكريا فحسب، وانما وجودا استيطانيا

---

[1] -رحيم محواي ، دراسة مستقبلية الاستيطان و التوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر و الحركة الصهيونية في الجزائر ،منشورات جامعة باجي مختار ،عنابة ،2006 ،ص 7.

[2] --عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص81-85.

[3] - عمار بوحوش،العمال الجزائريون بفرنسا ،الجزائر ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،1979،ص ص 45-47.

قائم على اساس الاستقرار و البناء و هاذا لا يمكن ان يتحقق الا من خلال تطبيق سياسة استيطانية واسعة النطاق[1].

كانت فرنسا على دراية بالأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها الجزائر ، فكانت الضرورة على احتلالها و ضمها للإمبراطورية الفرنسية ، و خاصة هذه الاخيرة وضعت نصب اعينها تجسيد مشروع نابليون بونابرت بتحويل البحر المتوسط الى بحيرة فرنسية ،فسقوط الجزائر معناه القضاء على النفوذ البريطاني في المتوسط و فتح الاسواق الافريقية .

- ومع بداية القرن 16م –1512– ابدى الكاردينال *خمينيس* JIMENEZ (سياسي ومترجم اسباني و هو مؤثر في تاريخ اسبانيا ،دخل على الجزائر ،بنية نشر المسيحية) رغبته في انشاء مستعمرة اسبانية في ضواحي وهران ، كما يرى في الجزائر اشياء اخرى غير الغزو العسكري ، حيث يلاحظ ان مفهومه لاحتلال الجزائر و لتهدئتها فرض السلم بها لم يكن بمفهوم الجنرال بيجو Pugeau و هذا على الرغم من انتماء كل منهما الى فترة تاريخية و حضارة مختلفة عن الاخرى ، كما ان احدهما قسيسا اسبانيا والثاني كان عسكريا فرنسيا اي ان عدم انتمائهما الى نفس المرحلة التاريخية و نفس البلد و نفس الحضارة لم يمنع من تطابق وجهة نظرهما .

كان خيمينيس JIMENEZ يحلم بغزو فعلي و حقيقي للجزائر من طرف الكولون، و كان يريد من الحكومة الاسبانية ان تساعد الاسبان الراغبين في الاستيطان بإقليم وهران، و تمنحهم حضا بان توزع عليهم اراضي خصبة يزرعونها و ينتفعون بها، فاقترح على حكومته ان تواجه المقاومين الجزائريين بإنشاء مؤسسات عسكرية شبيهة بتلك الامتيازات التي منحها لفرسان جزيرة رودس ممن اسندت اليهم مهمة مزدوجة لضمان حماية حرية الملاحة في حوض البحر الابيض المتوسط ، و غزو كامل افريقيا ومد نفوذ الاسبان اليها.

[1] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام ،ج3، بيروت،دار الثقافة ،1983،ص 351.

و يظهر ان الكاردينال الفرنسي لافيجيCharles Martial Lavigerie (ولد 31 اكتوبر 1825م ،مبشر و اهتم بالتبشير و اسس جمعية المبشرين بالجزتئر سنة 1868م ، و كان يهدف الى تحويل مسلمي الجزائر الى الديانة المسيحية) قد تبنى خطى خيمينيس JIMENEZ و سار على هديها ، اذ انشا في الجزائر جمعية دينية مسلحة (ارهابية عسكرية) تعمل على الاحتلال المنهجي للأقاليم الصحراوية ، ولا مانع ان نذكر بان الرومان كانوا هم السابقين الى انشاء المستوطنات الزراعية العسكرية في الجزائر ، و ذلك بإقرار قدماء الجند او المعمرين الايطاليين الذي انتزع اوغسطس ممتلكاتهم ، كما ان توزيع اوغسطس و تيباريوس اراضي لاقرار النازحين من ايطاليا ممن اقيلوا جراء الازمة الفلاحية امر لا تبرره اية ضرورة عسكرية[1].

1-3 اشكال الاستيطان الفرنسي في الجزائر:

- الاستيطان الرسمي:

لقد قررت فرنسا جلب التيرولين[2] الى الجزائر لاستخدامهم في مشاريع زراعية لا سيما منها استغلال الاراضي و هذا ضمانا لأمن و سلامة مزارعهم ، ذكر سلطات الاحتلال بان الاستيطان يعد حربا حقيقية و صعبة و طويلة المدى ، ولا يدخل غمار هذه الحرب ولا يخرج منها منتصرا سوى الجيش القوي المنظم ، و اقترح عليها اللجوء الى المجندين باعتبارهم المهام الاقتصادية للجيش لا تقل اهمية عن المهام العسكرية، او على عاتق العسكريين الذين سترفع اجورهم و سيتم بناء القرى الاستيطانية[*].

[1]-جمال قنان ،نصوص وثائق في تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر ،مؤسسة الجزائرية للجزائر ،1987،ص 300.

[2] - التيروليون: هم سكان بلاد التيرول ذات الطبيعة الجبلية في النمسا ،يتميزون بتحمل الاتعاب و المشاق ، و قد المانيا والنمسا في مشاريع عمرانية و زراعية، أنظر: بن داهة عدة،ج1.

[*] - بن داهة عدة، مرجع سابق ، ص ص 40-41.

- يسمي الكولون* الاوائل (كولون الحكومة)Les Colons Du Gouvernement لأن الحكومة الفرنسية هي التي تسمح لهم بالإقامة و الاستقرار و ممارسة النشاط الزراعي ، بما في ذلك الجرايات اليومية الى غاية اللحظة التي تمكنهم فيها من انتاج عملهم و ضمان تموين انفسهم بأنفسهم.

بعد خمس سنوات تسلم لكل واحد من الكولون قطعة ارضية زراعية بصفة ملكية فردية شرعية و مسجلة ، يستغلها بشكل استقلالي ، ومن ثم تعفى الاراضي الممنوحة من الضريبة لمدة 5 سنوات ، و في العام السادس يدفع الكولون لإدارة الاحتلال القسمة الواحدة من العشرين (20/1) ومن دخله الخام تعويضا للخدمات المقدمة له خلال السنوات العشر الفارطة .

تلكم هي خطة الاستيطان الرسمي في مرحلتها الأولى ، و التي اعتمدت نواتها على بناء القرى و المراكز الاستيطانية و استصلاح الاراضي ...من طرف العسكريين، ليتم فيها بعد تهجير المستوطنين في فرنسا و اوروبا الى الجزائر بشكل مكثف، واخضاعهم للعمل الجماعي لمدة خمس سنوات ، يصبحون بعدها ملاكا حقيقين .

ومن خلال الاشارات السابقة يظهر جليا بان العسكريين كانوا هم المحور الاساسي في عملية الاستيطان و أداتها الاكثر فعالية ، فهم الذين لعبوا الدور الاقتصادي والعسكري في تحضير الاراضي الزراعية و تهيئتها للكولون المدنيين .

وهذا لاعتقاد الفرنسيين ان لا سيادة ولا نصر لهم فوق ارض لا توفر للمعمرين غذاءهم و في راي فرنسا ان استخدام جيش الاحتلال في المجال الاقتصادي الزراعي هو الاداة المباشرة و الاكثر ضمانا للضفر بالجزائر.

* –الكولون هو المهاجر من فرنسا الى الجزائر الذي يعيش من خدمة الارض و هو يشمل المزارع (cultivateur)،والفلاح (agriculture) مربي الحيوان (الابقار ،المواشي)، و تطلق هذه التسمية ممن لهم اراضي زراعية عن طريق التملك أو الكراء.

وان كانت اول محاولات الاستيطان الرسمي تعود الى سنة 1834م ، و ذلك بوصول سفينة لميناء الجزائر العاصمة محملة ب 400 مهاجر الماني ، سويسري ، ثم توزيعهم على المناطق المحتلة في مدينة الجزائر ، و منحت لهم اراضي زراعية[1].

لذا فان الرغبة القاطعة لفرنسا لاستيطان الجزائر يؤكدها صدور مرسوم 22 جولية 1834م ، الذي الحق الجزائر بفرنسا و شجع الهجرة ، و طمان المستوطنين على البقاء في الجزائر و عين حاكما عاما بناءا على توصية اللجنة الافريقية و هو الجنرال ديرلون و اكد بدوره للكولون تأييد فرنسا المعنوي و المادي لهم .

- الاستيطان الحر (التلقائي):

في الحقيقة ما كان للأوروبيين ان يستولوا على اراضي جزائرية لولا الاستيطان الرسمي الذي تحملت الدولة الفرنسية اعباءه كشقها للطرقات و تكلفتها بإنجاز البنايات ومنح الاراضي و جلب المياه ..[2].

أما الاستيطان الحر الممارس من قبل مستوطنين احرار ، فقد جاء ليتم عملية الاستيطان الرسمي ، مستفيدا من خدماته و في مقدمتها الطرق و المواصلات .

ومع انه لم يحقق نجاحات باهرة في بداية امره مقارنة مع الاستيطان الرسمي فانه شيئا فشيئا اتخذ مكانة له ليتحول في الاخير الى اداة رئيسية للغزو الاقتصادي في الجزائر.

وبحلول مستوطنين احرار بالجزائر نشطت عملية المتاجرة بالأرض ، حيث تمكن هؤلاء من شراء اراضي من تلك سبق الكولون الحكوميين ان إستفادوا منها في اطار الاستيطان الرسمي .

---

[1] -بن داهة، المرجع السابق ،ص ص 42-43.

[2]- نفسه، ص ص 74-78.

وعن طريق اللعبة الطبيعية للمتاجرة بالأرض بدا الانتقال التدريجي لمساحات ارضية زراعية و رعوية من ايدي الفلاحين الجزائريين الى الكولون الاحرار[1]

كدليل على هذه الحقيقة يحسن بنا ان نضرب امثلة على ذلك : في ضواحي معسكر تحصل الكولون الاحرار فيما بين 1841م-1851م على 200 هكتار و أقاموا على 20 ضيعة ، وبعد 1871م مكنهم الدعم المالي و الفني للدولة من التوسع مشاريعهم الزراعية والتي تستهدف الى اكبر قدر من الزيادة عن طريق شراء المزيد من الاراضي من الفلاحين الجزائريين و عملوا ما في وسعهم لزراعتها كروما .وحتى الاقاليم العسكرية لم تنجو من غزو المستوطنين الاحرار لها ، ففي قسم وهران العسكري تمكن الكولون الاحرار فيما بين 1852م-1853م من اقامة المستوطنات التالية:

- قطاع الوحدة الزراعية بسيق.
- ضيعة (سان مور) بعربال جنوب شرق وهران.
- ملكية (فرنكوفيل) بخميس.
- 15 ضيعة بتليلات.

وسجل الاستيطان الحر في قسم معسكر العسكري وجودا مبكرا وذلك بإنشاء احد الكولون الاحرار لأقدم ملكية زراعية على مستوى غرب البلاد في بوحنيفية .

وفي اطار الاستيطان الحر تمكن الكولون من إقامة 126 ضيعة ببلدية تلاغ لوحدها، فيما بين 1845م-1905 م ،تجاوزت الملكية الواحدة لبعض الكولون الاحرار 500هكتار و احيانا 1000 هكتار [2].

وقد بذل المستوطنون الاحرار جهودا من اجل استصلاح الاراضي و ضخ المياه وتعميرها بمستوطنين يمارسون النشاط الزراعي ،فحفروا الابار على عمق 64 م لأنهم

[1] -ابو القاسم سعد الله ،محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ،الجزائر ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،1982،ص ص 45-46.

[2] - بن داهة: المرجع السابق : ص 75.

كانوا يدركون مالي المياه و الارض من اهمية بالغة في استقرار الانسان بالأرض كوطن و كمصدر للرزق.[1]

المبحث الثاني: تطبيق سياسة الاستيطان في الجزائر

1-1 تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر:

منذ ان احتلت القوات الفرنسية مدينة الجزائر سنة 1830م، شرعت الادارة الاستعمارية في ترسيخ دعائم وجودها ، من خلال السيطرة المنظمة و الواسعة عسكريا ومدنيا بتشجيع الهجرة الاستيطانية قصد تشكيل القاعدة الديموغرافية لتدعيم القوة العسكرية، فخلال السنوات الاولى من الاحتلال و على الرغم من عدم ملائمة الظروف للهجرة الاوروبية الى الجزائر الا ان السلطات الفرنسية عملت على تشجيع الاستيطان وهذا بالسماح بمصادرة املاك الوقف و البايلك قصد توزيعها على الوافدين الاوروبيين.[2]

وتواصلت سياسة اغراق الجزائر بالمستوطنين من خلال قوانين نزع الملكية بداية من كلوزيل و الجنرال بيجو واعتمدت سياستهم على اختيار العناصر و تهجيرها الى الجزائر و كذلك الاماكن التي سيقيمون فيها بإنشاء القرى ، و زود المستوطنون بالمعونات المادية و الحماية العسكرية ، و تنظيم هؤلاء المستوطنين[3].

واصبحوا يواظبون على التدريبات العسكرية و يحمون انفسهم و يشاركون في بناء مستوطنات جديدة وكانوا يقومون باستغلال الاراضي المجاورة لمستوطناتهم ، فتطورت مطالبهم و زادت اطماعهم فبدأو يطالبون بالملكية الفردية ، ورغم النجاحات التي حققتها

[1] – بن داهة عدة ، المرجع السابق، ص ص 76-77.

[2] –فرحات عباس ، ليل الاستعمار ،تر، ابو بكر رحال ، Anep، الجزائر ،2005، ص 75.

[3] –يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص ص 10-11.

هذه السياسة ، والتي تمثلت في شق الطرق و استصلاح الاراضي ، وبناء القرى ، حيث تم انشاء 35 مركزا استيطانيا ، وتسليم اكثر من 105الاف هكتار ، وبدا تزايد عدد المستوطنين .

وأدت الى انفاذ الاراضي التي كانت تحت تصرف الدولة ، وتفاقمت المشاكل الاجتماعية في المزارع الجماعية بسبب عجز الحكومة على توفير الامكانيات التي وعدت بتقديمها لهم وللإنجاح الاستيطان اتجهت فرنسا الي تطبيق قوانيين وقرارات التي تخول للإدارة الحق في الحصول على اراضي العرش و القبائل بحجة المنعة العامة وخدمة المستوطنين .

وهذا الى جانب بعض القوانين التي تسمح بإعفاء المواد الزراعية المصدرة من الجزائر التي تحتاجها السوق الفرنسية من الرسوم الجمركية، حيث جعل المستوطنين ينتجون ما تحتاجه السوق الفرنسية بدلا من حاجيات السوق الجزائرية ، وبهذا اصبح الغزو اقتصاديا ومدنيا بعدما كان عسكريا[1] .

فأثبتت المشاكل الاجتماعية التي واجهها المستوطنون فشل ارسال مستوطنين اجانب بأعداد كبيرة الى الجزائر ، وعرفت تطور واسع في عهد الجمهورية الثالثة وهذا مع زيادة منح مختلف الامتيازات و المساعدات لهؤلاء، هذا بهدف تحويل الجزائر الى مستعمرة اوربية يسري فيها الدم الفرنسي .

[1] –صالح عباد، المرجع السابق ،ص 19.

1-2 مراحل سياسة الاستيطان في الجزائر:

لاشك ان سياسة الاستيطان او سياسة التعمير الفرنسية بالاستيلاء على اراضي الاهالي من طرف المعمرين انقسمت الى مرحلتين:

- **المرحلة الأولى: الاحتلال الضيق**

مرحلة الاحتلال الضيق حيث انحصر الاستيطان تقريبا في المناطق الشمالية لكن تخوف فرنسا من تنامي قوة الامير عبد القادر و اجبارها على الاعتراف بدود نفوذه جعلها تعيد النظر في سياستها الاستيطانية من خلال المباشرة في الاحتلال الشامل و الذي ساعد بشكل كبير على انتشار حركة الاستيطان في باقي المناطق الاخرى الى جانب الدعم المادي و المعنوي الذي لقيه المستوطنون الاوروبيون من طرف سلطات الاحتلال الفرنسي، التي راحت تسن القوانين لصالح الحركة الاستيطانية ، و هذا ما شجعهم على جعل الجزائر مستوطنة فرنسية لكنها مستقلة عن فرنسا ، خاصة و انه كان من بين المستوطنين الشخصيات السياسية المعارضة للأنظمة الملكية المتعاقبة في حكم فرنسا [1].

انحصرت مرحلة الاحتلال الضيق بين 1830م و 1835م على المستوطنين من جنود الحملة العسكرية على الجزائر ، و من الشخصيات التي عارضت حكم الملك شارل العاشر و كانت بداية الاستيطان العسكري باغتصاب 1000 هكتار تابعة لحوش حسن باشا بنواحي الحراش و اعطيت الى مجموعة من جنود الحاكم العام كلوزيل لتسييرها ، و قد اطلق عليها اسم المزرعة النموذجية الافريقية .

[1] – صالح عباد ، المعمرون ، المرجع السابق ص ص 8–9.

و قد كان كلوزيل Clauzil Bertrand[1] من دعاة الاستيطان الاوائل و كان يفكر في ان يجعل من الجزائر سان دومينغ جديدة ، و ان يحول رؤوس الاموال الاوروبية المتجهة الى القارة الامريكية نحو الجزائر ، و لهذا اصدر قرار 21 سبتمبر سنة 1830م الذي يبيح مصادرة املاك البايليك ، قصد توزيعها على الوافدين الاوروبيين .

وفي 9 اوت 1835م خاطب الاوربيين الذين وصلوا مدينة الجزائر قائلا (يجب ان تعلموا ايضا ان هذه القوة العسكرية التي هي تحت امرتي ما هي الا و سيلة ثانوية ، ذلك انه لا يمكن ان نغرس العروق هنا الا بواسطة الهجرة الاوربية فقط) كانت اولى المحاولات في ميدان الاستيطان الرسمي المدعم من قبل النظام العسكري تعود الى سنة 1832م ، حيث وصلت الى ميناء الجزائر سفينة تحمل على متنها 400 مهاجر الماني وسويسري وزعت عليها قطعا من الاراضي بلغت مساحتها الاجمالية 320 هكتارا . و بدا الاستيطان يترسخ و يتوسع بعد صدور قرار 22 جويلية 1834م الذي اعلن المناطق التي سيطرت عليها القوات الفرنسية املاكا فرنسية ، اذ شجعت هذه التعليمة الاوروبيين على الابتعاد عن ضواحي مدينة الجزائر .

2- المرحلة الثانية : الاحتلال الشامل

بدأ الاحتلال الشامل مع بداية عام 1835 اذ شهد فيه الاستيطان اوج ازدهاره مع فالي falli و بيجو Pugeau و راندون Randon كذلك تعتبر هذه السنة بداية ظهور قوة المستوطنين في فرض وجودهم على الساحة السياسية في الجزائر ، و في باريس على حد سواء ، و توطيد مكانتهم في الجزائر خاصة على حساب العسكريين[2].

[1] -كلوزيل : جنرال فرنسي ، شارك في الحملة الفرنسية ضد الجزائر ،عين حاكما عاما على الجزائر سنة 1832م، بن داهة عدة ،ج2.

[2] -محياي رحيم ،المرجع السابق ، ص 22.

افتتح المارشال كلوزيل عهد الاحتلال الشامل مخاطبا المعمرين بمناسبة تعيينيه واليا عاما في 10 اوت 1835م قائلا :(لكم ان تؤسسوا من المزارع ما تشـــاءون، ولكـــم ان تستولوا عليها في المناطق التي نتلها وكونوا على يقين باننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة وبالصبر و المثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد ، وسوف يكبر ويزيد بأسرع ممـــا كبـــر وزاد الشعب الذي عبر المحيط الاطلسي و استقر في امريكا من بضعة قرون).

أقيمت أول مستوطنة في مدينة بوفاريك سنة 1836م ،و وزعت على القادمين اليهـــا 563 قطعة ارضية مساحة الواحدة منها ثلث الهكتار ، كما وزعت 173 قطعـــة اخـــرى بلغت مساحة الواحدة منها 4 هكتـــارا ، فـــي الاحـــواش المجـــاورة ، و انتقلـــت الادارة الاستعمارية الى اجراء اخر لتحريك وتيرة التوسع الاستيطاني ، و ذلك بتشجيع الاستيطان الحر من خلال بيع اراضي الدومين التي تكونت من اراضي البايليك و الوقف المصـــادرة بهذا الاسلوب حصل بعض المهاجرين على اكثر من 4500 هكتارا خلال السنة فقط.

وقد شهد الاستيطان تطورا كبيرا ، بمجيئ الجنرال بيجو PUGEAU الذي صرح في يوم 14 ماي 1840م [1] امام النواب (يجب ان يقيم المستوطنون في كل مكان توجد فيـــه المياه الصالحة و الاراضي الخصبة ، دون الاستفسار عن اصحابها) ، و من هنـــا اخـــذ يشجع العسكريين الذين انهوا خدمتهم على الاستقرار في الجزائر و انشا المستوطنات كي يعملوا فيها بصفة جماعية ، كما انشا المزارع حول المعسكرات يستغلها الجنود وكان اهم شيء نجح فيه الجنرال بيجو Pugeau هو استخدام الجيش في بناء المســـتوطنات و فـــي استصلاح و الاراضي و غرس الاشجار في انتظار وصول المستوطنين .

وقد اشتدت الهجرة الاوروبية نحو الجزائر في عهده ، ففي سنة 1840م وصل الـــى الموانئ الجزائرية 14137 مهاجر ، منهم اكثر من 12.006 من الفرنسيين و الباقي مـــن

[1] –يحي بوعزيز، المرجع السابق ، ص 10.

الالمان و الايرلنديين و السويسريين و بلغ عدد المستوطنات سنة 1844م 28 مستوطنة في متيجة و الساحل و في سنة 1845م وصل الى الجزائر حوالي 46 الف مهاجر ، الشيء الذي كان وراء توسع الاستيطان نحو الغرب و الشرق

2-3 اهداف الاستيطان الفرنسي في الجزائر:

منذ ان وطأة اقدام الاستعمار الفرنسي ارض الجزائر ، كانت تحاول انتاج سياسة استعمارية استيطانية، ويمكن لنا حصر اهداف السياسة الفرنسية يخص مسالة الاستيطان في عدة نقاط نذكر فيها ما يلي :

– تدعيم التواجد العسكري بمستوطنين مدنيين ، وفي هذا وجه الجنرال كلوزيل نداءا الى الاوروبيين الذين وصلوا الى الجزائر يوم 9 اوت 1835م (يجب ان تعلموا ايضا ان هذه القوة العسكرية التي هي تحت امرتي ما هي الا وسيلة ثانوية ، ذلك انه لا يمكن ان نغرس العروق هنا الا بواسطة الهجرة الاوروبية فقط) .

-إدماج اقتصاد الجزائر في الاقتصاد الفرنسي:

وجهت فرنسا اقتصاد بلادنا لخدمة اقتصادها من خلال إنتاج الخمور، بإقامة مصانع كبيرة لصناعته وتقطيره، ومراكز هائلة لتخزينه ،ثم تصديره إلى فرنسا ومستعمراتها على وجه الخصوص ،وقد بلغ الإنتاج 5,21 مليون هكتولتر في عام 1932، ،يما جعل الجزائر ثالث منتج للخمور في العالم بعد فرنسا وإيطاليا، واحد كبار المصدرين، مثل الخمر ثلث قيمة صادراتها وسطيا ،وإقامة شبكة من سكك الحديد لتسهيل استغلال المناجم ،ونقل المعادن إلى موانئ التصدير التي طوُرت لتستوعب المواد الاولية المختلفة ،وغير ذلك من الأغراض، و التوسع في استغلال المعادن كالحديد والنحاس والرصاص.

-تشجيع الشركات الفرنسية على الاستثمار، بمنحها تسهيلات كبيرة وإغراءات.

-إلغاء الحواجز الجمركية وتوحيد نظم الضرائب والجمارك بين الطرفين، حتى أكثر من70% من تجارة الجزائر الخارجية مع فرنسا.[1]

- إدخال ضرائب إضافية، وذلك من أجل تخفيف ثقل نفقاتها بامتلاك فائض عمل السكان.

-خنق التجارة الخارجية حيث ساهمت الجزائر بتنمية النفوذ الفرنسي و حاولت إعادة الاعتبار لقوتها الاقتصادية بين أوروبا والعالم.[2]

-تطوير العلاقات التجارية التي قدرت في سنة 1870م ب297مليون فرنك و هي نسبة كبيرة بمقارنتها و التي قدر ب157مليون أي بزيادة تقارب النصف، فزادت بشكل بارز في سنة 1899م بقيمة 686 مليون فرنك و كان لفرنسا سنة 1886م أي 562مليون وقد أظهرت دراسة المبادلات التجارية.

- تطور التجارة العامة وفي سنة 1890 ولأول مرة منذ الحملة وهذا يعني أن المستعمرة تنتج أكثر مما تستهلك وتبيع أكثر مما تشتري إلي جانب أنها تستهلك 20% من السلع المصدرة من فرنسا. [3]

-تحقيق التنوع في السلع خاصة المستوردة حيث بلغت صادرات الجزائر7000 نوع وهي عبارة عن سلع أساسية مثل الخمر والتبغ والخضر والفواكه، الفلين، والزيوت والكروم.[4]

---

[1] -رابح لونيسي ، المرجع السابق،ص97.

[2]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق،ص10.

[3] - شارل روبير آجرون، الجزائريون المسلمون، وفرنسا ، 1871-1919 ، ج1، دار الرائد للكتاب ، طبعة خاصة ، الجزائر، 2007، ص 976 .

[4]- نفسه، ص975.

– تطور ارتفاع صادرات المعادن، حيث بلغت قيمتها8.405.000 فرنك سنة1879 وتم تصدير4.380.00 قنطار من الحديد، و30.000 قنطار من النحاس بقيمة295.000 فرنك وهي نسبة كبيرة خاصة وأن لإدارة الاستعمارية وحميت معظم المناجم للتصدير.

– تصدير الثروة الحيوانية و فتح اسواق جديدة و تسويق منتجاتها.[1]

– تحسين مجال النقل البحري لتطوير التجارة الخارجية ، و ربط الاتصال بين الجزائر وفرنسا عن طريق الميناء الكبير، و منه نقل المنتوجات وإيصالها إلى فرنسا في مدة قصيرة، وزيادة التجارة عن طريق البحر.

-نهب ثروات الجزائر وإنهاك اقتصادها وتدهوره .

-فرض الضراب من أجل ربح اقتصادها وتوفير منتجاتها، وزيادة ثراء الأوروبيين الذين نشطوا تجارتهم على التجارة الخارجية حساب الجزائريين.

تزويد الادارة الفرنسية بمختلف الموظفين و الاطارات والكفاءات الفنية في جميع المجالات ، لتهيئة ارضية جديدة من شانها ان تساهم في نمو الاقتصاد الفرنسي، وهذا بواسطة استغلال امكانيات وثروات البلد الجديد .–.احلال الاوروبيين محل الجزائريين .

– اخضاع الاغلبية الجزائرية للأقلية الاوروبية.

– القضاء على اي مقاومة مسلحة يقوم بها الاهالي.

[1]– آجرون، المرجع السابق، ص973.

الفصـــل الثـــاني

ممارسة السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر 1870م 1940م

-السياسة المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية و تطور الاستيطان

-اصدار قوانين نزع الملكية

-البنى التحتية و اهميتها الاقتصادية

قصد تحقيق الاهداف الاستعمارية المسطرة في الجانب الاقتصادي كان لابد من توفر مجموعة من الاسس و الدعائم على رأسها العنصر الاوربي من جهة ، وضروريات بقائه و ممارسة نشاطه من جهة أخرى فبقاء هذا الاخير يعتمد بالدرجة الاولى على حصوله على الارض ، لذلك ركزت السلطات الاستعمارية على تكثيف نزع الاراضي من الجزائريين ونمحها للمستوطنين الأوربيين وذلك وفق مجموعة من القوانين والتشريعات، كما عملت على تطوير وانجاز مجموعة من الهياكل القاعدية و البنى التحتية لتحقيق اغراضها و اغراض المستوطنين الاقتصادية.

المبحث الاول : السياسة المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية و تطور الاستيطان

عرفت حركة الاستيطان الأوربي نشاطا واسعا و مكثفا بالجزائر ابتداء من عامي 1870م-1771م خصوصا بعد حرب عام 1870 م الفرنسية البروسية و انعكاسها على الجزائر حيث رحلت فرنسا سكان الالزاس و اللورين إلى الجزائر ووعدتهم بعشرات الآلاف من الهكتارات من الأراضي لصالحهم .

كما عهدت حكومة الجمهورية الثالثة إلى إصدار قوانين تشجع من خلالها حركة الهجرة الاستيطانية، حيث أعطت 2639000 هكتار و 500 ألف منها للمعمرين اللاجئين من مقاطعتي الالزاس و اللورين[1].

وأصبح تعمير الجزائر بالأوربيين مذهبا رسميا بتثبيت نفسها و خلق مجتمع جديد متلائم لمجتمعه و ذلك باستبدال عرق الجزائر بعرق آخر و سلالة بشرية بأخرى عن طريق تهجير مواطنيه وإسكانهم في أراضي المستعمرة و هو على شكلين الاستيطان الرسمي للحمل السلطات الفرنسية أعباءه ، والاستيطان حر (التلقائي) ممارس من قبل

[1]- فرحات عباس، المصدر السابق، ص 53.

مستوطنين أحرار وهم متمم للاستيطان الرسمي الذي اتخذ فيها بعد مكانة هامة إلى جانبه، ليتحول إلى أداة رئيسية للغزو الاقتصادي في الجزائر.

كما نظمت فرنسا حملتها الاستيطانية بداية من قانون 21 جوان1871م،اذ نجد أن الجمهورية الثالثة، هي التي شجعت سياسة التعمير من خلال عدة اجراءات ومن بينها نجد:[1]

1- اصدار قوانين نزع الملكية و مصادرة الاراضي

-قانون 15 جويلية1874:

أصدرت الإدارة الفرنسية هذا القرار الذي ينص على منح ملكية العقار للكلون بعد خمس سنوات من الإقامة، وبعد أربع سنوات و بتاريخ 30 سبتمبر1878م ، اصدر قرار ينص على منح للرأسماليين الذين لهم رأس مال يمثل 150 فرنك مقابل الهكتار و هؤلاء الرأسماليون يمكن إعفائهم من شرط الإقامة على الأرض في حالة ما إذا أقام الرأسمالي تجهيزات على الأرض قيمتها 150 فرنك مقابل الهكتار الواحد كما منح المرسوم المستفيد الذل أقام سنة على الأقل حق التخلي عن الامتياز لشخص آخر و يمكن للمستفيد الذي أقام منشآت سكنية أو فلاحية بمبلغ 100فرنك للهكتار الواحد.و يتحصل على شهادة الملكية بعد ثلاث سنوات، و أعفى المرسوم للمستفدين من الضرائب العقارية لمدة عشر سنوات[2].

فكان البرنامج المكثف في المقاطعات الفرنسية،حيث وصلت من فرنسا 4000عائلة خلال عشر سنوات، ونجد أن الاستيطان شمل حتى فرنسي الجزائر، حيث من سنة 1871م الى سنة1874م سلمت لهم 2079 هكتار من مجموع 2837 هكتار التي تنازل عنها للمهاجرين.

[1]- بن داهة بن عدة، المرجع السابق، ص 75.

[2]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 70-71.

و خلال سنة 1871م-1880م تم التنازل للاستيطان عن مساحة تقدر 401.099 هكتار أي مقابل 8641 قطعة أرض لكل عائلة و بمبلغ 40109900 فرنك و أنشأت الإدارة الفرنسية أكثر من 264 مركز في إقليم وهران و 117 في إقليم قسنطينة .

و تجاوز عدد الفرنسيين في نفس الفترة من 129992 إلى 195418 بزيادة تقدر ب 50.30% و كان عدد الأرياف الجزائريين كبير لأن المجتمع الجزائري مجتمع ريفي [1]، حيث عدد الأوروبيين المستقرين فيها وصل إلى 145.710في 1881م، بعد ما كانت زيادة في سنة1871م تقدر بـ 45%.وبلغ عدد المستوطنين خلال العقد الأول من عمر نظام الجمهورية الثالثة ب:376.772 مستوطنين، و برغم من هذا فإن شرط الإقامة الجبرية حرف بسهولة باستغلال أراضيهم الى مزارعين و الكثير منهم باعوا أراضيهم ر في سنة 1882م تخلت 2331 عائلة عن أراضيها[2].

كما نجد أن قوانين الاستيطان تنوعت على حساب أراضي الجزائر بين إلى فرنسا تفننت في ابتزازها ونهبها و سلبها من الأهالي بطرق غير مشروعة و نجد من هذه القوانين.

2_قانون وارني (Warnier) سنة 1873م:

نشطت حركة الاستيطان الحرة للقضاء على الملكية الجماعية للقبائل و الأعراش، وبفضل قانون1887م المكمل لقانون 1873م الأكثر خبثا و خداعا .فسمح بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بطلب من المخربين المتواطئين,من كتاب العدل ووكلاء الأعمال حيث يحصلون على تلك الأراضي, بمبالغ زهيدة تمثل أبخس الأسعار،لكن

[1]- العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، أعمال الملتقى الوطني، منشورات الوزارة المجاهدين، الجزائر،2007،ص145-148.

[2]- شارل روبير و آخرون، الجزائر المعاصرة، تر، عيسى عصفور، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1982 ص85-86.

البرلمان الغربي لوضع حد لقانون وراثي ،و منه استطاعت مصالح الاستيطان الأوروبي تحصل على حوالي مليون هكتار خلال ثلاثين عام تقريبا.و ارتفع عدد المستوطنين الأوربيين في الأرياف الجزائرية من 119 ألف شخص سنة 1870م إلى 200 ألف سنة 1900م ، و كان من ضمنهم اسبان، ومالطيون وإيطاليون[1].

فبعد التغيرات التي حدثت في فرنسا، أعيد النظر في المنظومة التربوية التي اتهمت أنها كانت وراء هزيمة فرنسا سنة 1870م، تأثر الفرنسيون بالمنظومة الألمانية و قرروا إجبارية التعليم في فرنسا سنة 1873م. وكذلك في الجزائر بالنسبة للأوروبيين.أما بالنسبة للجزائريين فلم يحدث ذلك إلا بقرار 13 فيفري 1883م الذي ينظم التعليم العمومي الإجباري في الجزائر ووضع البنايات الأولى لما سوف يتبلور في شكل منظومة للتعليم الابتدائي الخاص بالأهالي في موازاة التعليم العام العادي.

وهذا القرار لم يطبق إلا جزئيا في منطقة القبائل في بعض البلديات التي كانت موضع محل اهتمام الفرنسي و ثم دراسة هذه المنطقة من جميع جوانبها، جنسها، عاداتها و تقاليدها، وتكوينها الاجتماعي.

و نص المرسوم على أن البلديات الكاملة الصلاحية و المختلطة مكلفة بإنشاء مدارس ابتدائية عمومية ،يكون التعليم فيها مجانا و مفتوح أمام جميع الأطفال دون تميز .

_كما يعلن أن درجة المعلم مخصصة لحاملي الجنسية الفرنسية.

_و خصص أيضا فصلا خاصا بتعليم الأهالي[2].

[1]- فرحات عباس، المرجع السابق،ص55.

[2]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق ، ص 83.

_و إن تتم تحديد مبلغ المنحة التي تحرف لكل شخص مسلم يثبت اتفاقية للغة الفرنسية وذلك بعد الامتحان بـ:300 فرنك كما حدد مواد الامتحان للحصول على الشهادة الابتدائية العادية و شهادة التعليم الابتدائي الأولى.

_كما نص أن التعليم في البلديات الأهلية يكون بالفرنسية و العربية[1].

قانون التجنيس سنة 1889م:

يشمل أبناء الأجانب المولودين في الجزائر حيث قال الوالي العام تيرمان (Tirman) في هذا الشأن "أن الأجانب لا يرغبون فغي الجنسية الفرنسية ،فما علينا إلا أن نجعلها إجبارية عوض أن نرغمهم على انتحالها ".علمت فرنسا تسيير لقصد بلوغ هدفها هو تأسيس "الجزائر الأوروبية « ففي إحصائيات ما بين (1881م-1889 م) تم تسليم 176 ألف هكتار للاستيطان الأوروبي ووزعت على 3206 حصة أغلبها مجاني .و قام أصحابها ببيعها في المزاد العلني الى فلاحين أوروبيين آخرين كانوا يؤجرون أراضيهم الزراعية إلى مزارعين من الأهالي

تمكنت الإدارة الاستعمارية فيما بين (1887م-1889م) من الاستيلاء على 957 ألف هكتار بصفة مجانية،كانت ملكا لأكثر من 224 قبيلة.لم يطبق عليها مرسوم (22 أفريل1863م) فأصبحت ملكا للدولة إلى جانب أراضي البلديات، و تم تسليم 1200.97 هكتار إلى مهاجرين الأوروبيين خلال ثلاثين عام (287) ألف هكتار[2].

و قد عمل الحاكم العام على الجزائر للحد من الاستيطان الأوروبي و هو جول كامبون (Julles Cambon) (1891م-1897م) فحاول أن يطبق سياسة معتدلة لصالح الأهالي لكن المستوطنين الأوروبيين، عارضوا هذا،و لم يحقق سوى إصدار قانون إلغاء

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ،1830-1954، ج3، بيروت، دار الغرب الإسلامي ط1998،1،ص341.
[2]- فرحات عباس، مرجع سابق، ص 58.

الملاحقات وتعزيز سلطة الحاكم العام[1]، كما لجأت السلطات الاستعمارية إلى تدعيم الاستيطان بمشاريع اقتصادية مختلفة، و هذا ما يدخل في إطار عملية بحثها عن الطريقة لإثبات مشروعية تواجدها في الجزائر.ومن بينها إنشاء سكك حديدية التي بلغ طولها سنة 1892م (3033 كلم) و بذلك أصبحت تضاهي الشبكة الحديدية الهولندية التي بلغ طولها آنذاك (9079كلم) في بلد يرتع عدد سكانها عن سكان الجزائر.و لجأت في ذلك لعدة طرق منها السماح للمقاولين باستغلال غابات الحلفاء مقابل التكفل ببناء سكة حديدية تربط الهضاب العليا بموانئ التصدير فهذه السكك تساعد على واستغلال الموارد الزراعية وتوفير الحوافز على الإنتاج ليحقق أكبر عائد من الأرض إلى جانب استغلال ثروات الجزائر النباتية و الموارد الأولية و تحويلها لفرنسا لتدعيمها اقتصاديا.و تعتبر الموارد المائية من الوسائل التي اهتمت بها فرنسا لتدعيم زراعة الكولون.

ولذلك اتخذت فرنسا عدة إجراءات منها قرار 22 ديسمبر1899م الذي بموجبه أصبح استخدام المياه مرهونا بموافقة الدولة كما منحت أراضي بور عن طريق الامتياز إلى الشركات مقابل السدود المائية، و كذا اهتمت بأعمال التجفيف و صرف المياه[2].

مصادرة الأراضي:

تعتبر الأرض بالنسبة للجزائريين مجالا شاملا تعبر عن هويتهم وذاتيتهم وخصوصياتهم وحتى القدسية حينما يتعلق الأمر بالجهاد، لأنهم يمتلكونها بطريقة جماعية مكنتهم من تجسيد نفوذ اجتماعي وحضاري وتاريخي وبذلك تتمثل المالكية بما يلي:

1-الروح الجماعية للجزائريين في كل الميادين لذلك سعت فرنسا إلى قلب المعطيات ومحاولة القضاء عليها بتغيير البنية التحتية لعلاقات الملكية.

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 40.

[2]- صالح عباد ، المرجع السابق، ص78.

2- إصدار السلطة المحلية مجموعة من القوانين العقارية التي عملت على سلب أراضي الجزائريين التي لا تباع.

3-التحكم فيهم من طرف فرنسا في الإخضاع لتحويلهم من مالكين إلى أجراء يعملون لتنمية ثروات المعمرين، وارتكزت هذه القوانين عن القضاء على القبلية التي تمثل الإطار الجماعي والسياسي والتي يجمعها العامل الديني والأرض.

4- تفكيك القبيلة وتقسيمها إلى دواوير لتتمكن من الوصول إلى الملكية الفردية و من ثم تسهيل تحويلها إلى المعمرين ،وإن محاولة فرنسة الأراضي بتحويل الملكية الجماعية إلى فردية لم تكن وليدة عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة بل كان للقانون الإمبراطوري عام 1863م المبادرة بضمانة انتقال الأراضي للكولون.

5-تركيز الجمهورية الفرنسية الثالثة على سياسة نظرية احتلال الأرض وتعميرها واستغلالها اقتصاديا.

6- اعتماد فرنسا على إجراءات تعسفية مثل: المصادرة الجماعية لأراضي القبائل المشاركة في ثورة المقراني والحداد في 15 جويلية 1871م، وظلت عملية المصادرة قائمة باسم مصادرة أراضي ثائرين إلى غاية 1877م، وشملت توسيع عملية المصادرة في أماكن التي انتشرت الثورة فيها كإقليم قسنطينة مثل نسبة كبيرة من الأراضي المصادرة والتي مست 181 قبيلة والجزائر 132 قبيلة.

- توسع فرنسا في منطقة القبائل والجزء الشرقي للمرتفعات الساحلية وهضاب قسنطينة كما شملت غرب غورايا بالجزائر وحتى في الجنوب تجاه الحضنة.[1]

[1] - بن داهة عدة، المرجع السابق ، ص ص 20 -24.

1-2-توسع الاستيطان:

ان اهمية الارض التي تحدثنا عنها سابقا ، و قوانين مصادرة الاراضي و تفكيك الملكية العقارية الجزائرية التي اتبعتها فرنسا في الجزائر ، لن تحقق اهدافها الا بوجود عنصر بشري مؤهل لخدمتها ، و منذ السنوات الاولى للاحتلال بذلت السلطات الاستعمارية قصار جهدها لجلب اكبر عدد من المستوطنين الفرنسيين و الاوروبيين و هذا تماشيا مع نزع الملكيات و مصادرة الاراضي ، و قد عرفت حركة الاستيطان الاوروبي في الجزائر ذروتها بعد 1870م في ظل الحكم المدني .

فقد انتهجت الجمهورية الثالثة ، سياسة مغايرة في ميدان الاستيطان تختلف اختلافا جذريا في النوعية و الهدف عن سياسة الامبراطورية الثانية ، فاذا كانت هذه الاخيرة قد اعتمدت على الاستيطان الرأسمالي قصد الحصول على الدعم المالي و التخلص من التكاليف ، فان الجمهورية الثالثة قد لبت مطلب المستوطنين في جلب اكبر عدد ممكن من الاوروبيين لمواجهة الجزائريين بشريا[1]، فقد فسحت المجال دون قيد او شرط امام الاوروبيين للاستيطان بالجزائر ، و لتحقيق ذلك شجعت سياسة الاسكان و الملكية الصغيرة عن طريق بناء المراكز الاستيطانية، و تقديم الاراضي لهم مجانا [2].

لقد عملت الجمهورية على الفرنسية اسكان الجزائر لا الاوروبيين ، كما كان الحال في السابق ، بل الفرنسيين على الخصوص ، و يرجع هذا الخيار الى طبيعة الفترة التاريخية التي كانت تعيشها فرنسا حين اذاك ، حيث كانت فترة التنافس الاستعماري وتجسيدا لذلك تم اصدار مرسوم 16 اكتوبر 1871م الذي حاول ان يطبق هذا التوجه بمنح الارض للفرنسيين فقط ، فبعد الاقامة عليها لمدة تسع سنوات تسلم للممنوح شهادة الملكية

[1]- صالح عباد، المرجع السابق ،ص 104.

[2]- جمال قنان، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر، 1994 ص 124.

النهائية، و يظهر ان هذا المرسوم لم ينشط الهجرة الفرنسية الى الجزائر ، فتم اصدار مرسوم 15 جويلية 1874م الذي عمل على تسهيل الاستيطان اكثر ، فجعل فترة الاقامة لمدة تسع سنوات فقط ، ووسع نوعا ما من العناصر المستفيدة من الاستيطان من الفرنسيين من اصل اوروبي الى الفرنسيين المجنسين الذين لهم موارد تكفيهم للعيش مدة سنة[1].

فبعد الحرب الفرنسية الروسية عام 1870م ، و على اثر هزيمة فرنسا ، قامت الجمهورية الثالثة و كرد فعل على سياسة نابليون الثالث على ترحيل سكان الالزاس و اللورين الى الجزائر و وعدتهم ب 100 الف هكتار من اخصب الاراضي الجزائرية وهذا وفق قانون 21 جوان 1871م [2]، وكان معظم هؤلاء السكان من عمال المصانع و المناجم التي تزخر بها المنطقتين ، و بعد تعطيل شركاتهم ، فكر اصحاب رؤوس الاموال باستثمارها خارج هذه المناطق و تحديدا في الجزائر.

و لما كان اغلب هؤلاء المهاجرين من العمال ، تجارا و صناعا فقد ادى ذلك الى فشلهم في اعمالهم الفلاحية و لم يستقر منهم سوى 387 عائلة مهجرة ضمن 1183 عائلة مهجرة ، انفق على نقلها و اسكانها 6500 فرنك، و بسبب ذلك اتجهت الادارة الاستعمارية الى جنوب شرق اسيا ، و الى فرنسي الجزائر انفسهم لتطوير حركة الاستيطان الاوروبية و صادفت نجاحا في اعمالها و جهودها ، فهجرت من فرنسا ، اربعة الاف عائلة خلال عشر سنوات ، و تنازلت الادارة الفرنسية مجانا على 34726 هكتار لصالحهم و هذا ما بين 1881م و 1882م ن و انشات اكثر من 197 قرية استيطانية بها اكثر من 30 الف شخص ، غير ان اغلبهم اجروا اراضيهم الى مزارعين

[1] - صالح عباد، المرجع السابق ،ص ص،105-106.

[2] - عمار بوحوش ،المرجع السابق،ص163.

من الاهالي ، و باع البعض منهم الاراضي الممنوحة لهم ، و تخلوا عن الفلاحة و كان عددهم سنة 1882م حوالي 331 عائلة [1].

وبسبب هذه السلبيات طلبت الادارة الاستعمارية عام 1881م اعتماد 50 مليون فرنك لبناء 185 قرية استيطانية على مساحة 380000 هكتار منها 300 الف هكتار عزمت على انتزاعها من الاهالي ، وفيما بين 1881م و 1889 م تم تسليم 176 الف هكتار للاستيطان الاوروبي ، وزعت على 3206 حصة، اغلبها مجاني ، و قام اصحابها ببيعها في المزاد العلني الى فلاحين اوربيين اخرين كانوا يؤجرون اراضيهم الزراعية الى مزارعين من الاهالي[2].

لقد حرصت ادارة الاحتلال الفرنسي على توفير جميع ضروريات الحياة المسهلة و المشجعة للاوربيين على الاستقرار النهائي بالجزائر ، و لهذا كانت دائما في حالة مراقبة للحالة الاقتصادية لهم ، و في سبيل ذلك لجات الى تزويدهم الى جانب الاراضي الزراعية بالمعدات اللازمة لضمان الاستمرار في استغلال الارض خاصة بعد انتشار زراعة الكروم ، هذا اضافة الى تاسيس عدة مؤسسات مالية لتقف وراء دعم المستوطن الاوروبي[3] ، و لأخذ صورة مجملة عن حجم الدعم المالي لمختلف المؤسسات المالية في الاعمال الاستيطانية بعد 1871م ، نسجل النفقات التالية لفترة (1871م-1895م):

-37932.000 فرنك خصصت لانشاء او توسيع او اتمام المراكز الاستيطانية .

-29169.000 فرنك لتحسين المراكز القديمة.

-11400.000 فرنك نفقات لها علاقة غير مباشرة بالاستيطان.

---

[1]- يحي بوعزيز ،المرجع السابق ،ص ص 40-41.

[2] - عيسى يزير ،السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية 1830-1914،مذكرة ماجستير ،قسم التاريخ، جامعة الجزائر 200-2009، ص 72.

[3]- عدة بن داهة ،المرجع السابق ،ص ص 243-247.

ومن هذه المؤسسات نذكر : مؤسسة القرض المالي و الزراعي التي انشات في اكتوبر 1880م ، و التي خصصت للنشاطات الزراعية و التجارية ، القرض الليوني، بنك الجزائر ، فهاتين المؤسستين الاخيرتين بلغت عدد فروعها في اقليم الجزائر سبعة فروع (الاربعاء ، بوفاريك ، الاصنام، القليعة، حجوط، المدية ، تيزي وزو) ، وثمانية في اقليم وهران (تلمسان ، عين تيموشنت، غليزان، ارزيو، معسكر، سيدي بلعباس، سيق)، وثلاثة في اقليم قسنطينة (قالمة، سكيكة، سوق اهراس).

1- لقد اتبعت الجمهورية الثالثة اساليب مشجعة للاستيطان ، فقد حققت في ظرف 10 سنوات فقط حوالي 65/ مما حققته فرنسا في هذا الميدان خلال 40 سنة[1] ، فقد استطاع الاستيطان ان يحصل في اقل من 30 سنة (1871م-1898م) على اكثر من مليون هكتار من الاراضي الجزائرية ، في حين ارتفع عدد سكان الريف من 119 الف نسمة عام 1871م الى اكثر من 200 الف نسمة عام 1900م[2]

- نلاحظ من خلال الجدول ملحق رقم 07 ان السلطات الاستعمارية الفرنسية و في ظرف 10 سنوات قامت بتوسيع حوالي 57 مركزا استيطانيا الى جانب انشاء 42 ضيعة ، هذه الارقام تعكس التسارع الكبير الذي كانت تشهده حركة الاستطان في الجزائر، اين تحتل عمالة قسنطينة الريادة في ذاللك ب 37 مركزا و 26ضيعة ، ويمكن ارجاع ذالك الى شساعة مساحة العمالة .

في الفترة الممتدة من 1900 م الى 1920م ثم توزيع اكثر من ربع مليون هكتار وبقيت اراضي المستوطنين في الاتساع ، حيث قدرت عام 1917 م بحوالي مليوني هكتار[3]، ومن هاذا التاريخ يمكن القول بان الاستطان اصبح مجرد مشروع لموظفين اوربين ، خاصة بعدما اصبح الاستطان الريفي يعتمد على الزراعات المربحة ، الموجهة

[1] - صالح عباد ،المرجع السابق ،ص100.

[2] - شارل وبير اجيرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ،المرجع السابق ،ص ص88-89.

[3] - ناصر الدين سيعيودني ، المرجع السابق ، ،ص 25.

للتصدير ، فقد كانت هذه الزراعات تغنى الجزائر الاوربية وتفقد كل تبرير في الاستيطان[1]، ورغم هذا فقد هاذا الاخير في التطور من حيث المساحات التي يملكها المعمرون ، أو من حيث اعدادهم التى بقيت في تزايد مستمر.

اذن وبفعل التشريعات العقارية نمت ثورة المستوطنين الذين اصبو من كبار الملاك و الراس مالين هاذا ما جعلهم يشكلون قوة ضغط كبيرة على الادارة الفرنسية عن طريق ممثليهم في البرلمان الفرنسي ، وعملو على اضعاف سلطة الحاكم العام في الجزائر و الذي اصبح بقائه مرتبطا برضى المستوطنين ، حيث يقول جول فيري:

(الحاكم العام ما هو الا مفتش للاستطان في قصر ملك كسول).

أ. الممتلكات العقارية :

و لقد كانت الممتلكات العقارية في الجزائر مهما كان نوعها تخضع للقانون الفرنسي و تلغي كل الحقوق الحقيقة التي يتمتع بها الجزائريون و المتناقضة مع القانون الفرنسي إلا أنه ارتكز على مبدأين الأول هو تطبيق القانون الفرنسي على ملكية المسلمين تطبيق للمادة الثالثة من القانون المدني، و الثاني تمثل في التعرف على الملكية الخاصة و إنشاء الملكية الفردية، بتنفيذ مادة الثانية من القانون "سيناتو كونسلت".

ويهدف هذا القانون إلى تطبيق القوانين الفرنسية على جميع المبادلات العقارية المبرمة ليست فقط بين أشخاص ينتمون إلى تشريع مختلف بل حتى تلك التي تبرم بين المسلمين بالتالي فإن إخضاع مبادلات المسلمين في مجال الممتلكات العقارية التي تطبق عليها القانون الإمبراطوري الذي قام بتحديدها وتم التعرف عليها، يعني إخضاعها لنظام الرهن و التسجيل العقاري [2]بحيث لم يعد معترف بأي قوانين عقارية حقيقة إلا القوانين الفرنسية و حتى عقود الملكية الفرنسية .

[1] – شارل وربير، المرجع السابق، ص 93.

[2]– بن داهة عدة، المرجع السابق ،ص20.

كما تم إبعاد القضاء الإسلامي لأن حسب ضنهم ان القضاة المسلمين غير مؤهلين لإعداد المحاضر بالقوانين الفرنسية لكن في حقيقة الأمر أن هؤلاء القضاة كانوا حماة الأراضي المسلمين من النهب و السلب الملحق بها .

و لاكن ما نلاحظه هنا أن القانون يتعامل مع أراضي تابعة لقوانين إسلامية خاصة و أن بعض المعطيات و التي لا يفقه فيها إلا القضاة المسلمون، ويبقى القضاء الفرنسي غير مؤهل لذلك، لكن ما هو جلي و دون شك أن الإدارة الاستعمارية أهداف كثيرة وراء هذا الإجراء و ندعم هذا الموقف من خلال عملية تحديد الملكية الخاصة في إقليم من أصل ملك و التي تم إنشاءها من أراضي العرش التي عينها قانون سيناتو كونسلت، و يمكن الاستفهام هنا حول الطريقة التي اعتمدتها الإدارة الاستعمارية للتعرف على الملكية، لأن عادة في أراضي ملك توجد عبارات قديمة، فعمدت على الاعتماد على التقليد الشهود، كما كان معلوما و شائعا لدى العامة من السكان، و تمحورت التساؤلات حول من يتولى زراعة الأرض و المدة الزمنية التي يشغلها عليها و تمثلت: في أراضي العرش حيث كان البحث حول العائلات التي تنتفع بالأرض و كيفية الانتفاع بها، لكي تصل إلى تحديد الملكية الخاصة في أراضي العرش و هي تتم بضمانات منها،استدعاء المعنيين بالأرض و الاستماع للجماعة[1].

المبحث الثاني : البنى التحتية و اهميتها الاقتصادية

إن محاولة فرنسا تحسيس المستوطنين الأوربيين بانهم يعيشون في احدى المقاطعات الفرنسية رغم بعدهم الجغرافي عن وطنهم الام ، دفع بها الى استغلال كل المكانيات المتاحة لتثبيت هلاء ، فبعد السياسات المتتابعة التي كانت في معضمها تهدف الى تهجير أكبر عدد من المستوطنين الاوربين من مختلف الجنسيات لزيادة عددهم ، بمنحهم مساحات شاسعة من الاراضي ، الى جانب اعطائهم امتيازات واسعة في مجال الضرائب

[1] - بن داهة عدة، المرجع السابق ،ص24.

والقروض، و تشيعهم بكل الوسائل بهدف تكوين قاعدة ثابة من المستوطنين ، ينطلق منها الاستعمار للتوسع.

لكن هذه السياسات لم تحقق اهدافها ، خاصة بعد رجوع عدد كبير من المستوطنين الى اوطانهم، نتيجة المقاومة المسلحة التي عرفتها العديد من المناطق في الجزائر، وكذاك لتردي الاوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للمستوطنين مقارنة بالوطن الام ، وهذا بالرغم من المكانيات الطبيعية و البشرية التي تتمتع بها الجزائر مثل التنوع المناخي و البشري الكبير، وبتالي تنوع في الانتاج النباتي و الحيواني ، و الثروات الطبيعية و المعدنية ، كل هذه المعطيات ادت بالسلطات الفرنسية الى انتهاج اسلوب جديد من السياسة الاقتصادية ، في البنى التحتية ، وكان من اهم هذه المشاريع الكبرى –التي تعتبر شريان الحياة الاقتصادية –الطرق و المواصلات بمختلف انواعها

2-1 السياسة الاستيطانية للطرق البرية و السكك الحديدية :

***الطرق البرية:**

إن الموصلات بأنواعها المختلفة تلعب دورا هاما في حياة الشعوب و الدول، خاصة في بلد بحجم الجزائر لهذا اهتمت السلطات الاستعمارية بها منذ السنوات الاولى للاحتلال، وتسهيلا لاستغلال الجزائر و ربطها بفرنسا ، و دعما للاستيطان وسعت الجمهورية الثالثة شبكة الطرق، فنتقل طولها من 6700 كلم الى 9280كلم وهذا في الفترة مابين 1872م و1889 م فقط ، بمعنى ان الجمهورية انجزت 42/ خلال 7 سنوات، مما انجز خلال 42 سنة من الاحتلال [1]، وكانت الاشغال من ترميم و توسيع و انجاز الطرق تسير بوتيرة عالية.

[1] – صالح عباد ،المرجع السابق، ص 96.

واستمرت الجهود في مد الطرق المعبدة ، ولم تكن هنالك فترة للراحة ، ويتضح ذالك من خلال الارقام التالية ،ففي سنة 1880م ، بلغ طول شبكة الطرق الوطنية 3000 كلم، و الطرق الاقليمية 500كلم و الطرق البلدية 5000كلم تقربا[1]، بينما قفز عام 1935م الى اكثر 6700كلم كما تم ربط معظم انحاء الجزائر بشبكة من الطرق البلدية والولائية، ولأجل تحويل الجزائر الى مقاطعة فرنسية حقيقية في مجال المواصلات و النقل ، كان لزاما على السلطات الفرنسية تخصيص امكانيات مادية ضخمة لأجل ربط هذه المقاطعة المترامية الاطراف، فبالإضافة الى المبالغ التي تدفعها الحكومة مباشرة في اطار الميزانية، لجات السلطات الاستعمارية الى استغلال الاهالي الجزائريين في مجال الانجاز او اصلاح ما فسد من هذه الطرق ، وهذا اضافة الى الدور الكبير في هذا المجال فمثلا في عام 1890 م تم تخصيص 2.1مليون فرنك من ميزانية مقاطعة الجزائر البالغة 3.7 مليون فرنك لطرق[2].

فقد كلفت الخزينة اموالا باهظة فعلى سبيل المثال الطرق الرئيسية في عمالة الجزائر سنة 1883م كلفت الخزينة ما قيمته 18500 فرنك كمصاريف مضافة ،للطريق الرابط بين شرشال و مستغانم ، لقد سخرة فرنسا اموال طائلة لإنجاز الطرق البرية خلال عدة سنوات ،فلا شك ان السلطات الفرنسية لا تنفق ذالك هباء منثورا بل لها اهداف تحققها من ووراء ذلك ، تسمح لها بتعويض خسائرها اضعافا مضاعفة فلاشك ان فرنسا كانت على ادراك تام بذالك قبل احتلالها للجزائر

فعملت على تشيد العديد من الطرق اقتناعا منها بان هذه الاخيرة تعد من العوامل الاساسية التي من تحقيق اهدافها الاقتصادية بالجزائر فالطريق المار ببشار و الاغواط يشق طريقين غير معبدين و الوحيدين في الصحراء فهذا الطريق وحده يعرف نقلا سنويا يقدر بـ 3000طن، اما الطريق الرابط بين تقرت وورقلة فيقدر الوزن المنقول به

[1]- بن اشنهو، المرجع السابق، ص 104.

[2] - شارل روبير اجيرون، المرجع السابق ،ص 685.

بحوالي 4000طن سنويا وكان السبب الكبير لتطور الطرق البرية مقارنة بالسكك الحديدية هو انخفاض تكاليف انجازها و صيانتها مقارنة بالسكك الحديدية والتي بلغت تكاليف الصيانة بها اكثر من 6 مليار فرنك في الثلاثينات من القرن العشرين ،الى جانب انخفاض الرسوم الجمركية عليها[1].

نستنتج ان الاهمية الحقيقية للطرق تتمثل في ربط مناطق القطر الجزائري ببعضها ، الشي الذي سهل عملية نقل المنتجات الزراعية والمعدنية، هذا الى جانب ربط مناطق الانتاج الداخلية بموانئ التصدير في المدن الساحلية.

السكك الحديدية:

إن التكاليف الباهظة المخصصة لصيانة الطرقات ، وتنامى الازدحام بها نتيجة لزيادة عدد المركبات وسوء حالة بعض الطرق نتيجة الظروف الجوية ، جعل السلطة الاستعمارية تفكر في وسائل اخرى لتخفيف العبء على الطرقات وتلبية متطلبات الاسواق من وسائل نقل البضائع و المعدنية لإيصالها الى الموانئ باقل تكلفة ، وكانت السكك الحديدية تحمل كل المواصفات فقد كانت الاعمال المتعلقة بإنجاز السك الحديدية في عهد الجمهورية الثالثة بوتيرة متسارعة فبلغت معدل 140كلم في السنة من 1871م-1892م ، وقد ضلت الشبكة تنمو الى ان بلغت حوالي 5250كلم سنة 1927م منها 4000 كلم تسيرها الدولة و 1250 كلهم تحت تصرف شركة باريس- ليون- البحر الابيض المتوسط حيث امتدت شبكة الدولة على المناطق الفلاحية في التل الوهراني و الهضاب العليا الشرقية وكل الناحية القسنطينة ، كما يمتد خطان من خطوطها الى كل من تقرت والقنادسة .

[1] شارل روبير اجيرون، المرجع السابق ،ص 686.

ومن الطرق الرئيسية للسكك الحديدية في الشرق الجزائري نذكر الخط الرابط بين قسنطينة وسطيف بطول كلم، باتنة و بسكرة بطول 121كلم ، بجاية – بني منصور بطول 87كلم، عنابة بطول 88كلم، قالمة – الخروب بطول 155كلم، سوق اهراس والحدود التونسية بطول 52كلم ، اما في منطقة الغرب فنجد خط وهران – عين تموشنت بطول 70كلم ، هذه الارقام خاصة بسنة 1882م، اضافة الى طرق ثانوية اخرى [1]، وقد خصصت الادارة الاستعمارية مبالغ مالية مرتفعة لذالك ففي السنة خصص ما قيمته حوالى 15.615.262 فرنك .

لقد كانت للسكك الحديدية دور استراتيجي استعماري ، فقد حاولت فرنسا ربط مستعمراتها الثلاث في افريقيا الشمالية : الجزائر ، تونس ، المغرب بشبكة من السكك الحديدية ،و قد بدا هذا المشروع عام 1880م ، و وجد تأييدا كبيرا لا نه كان يعود على الامبراطورية الفرنسية بمزايا واضحة خاصة من الناحية الاقتصادية[2] وتكمن الاهمية التي انجزت من اجلها السكك الحديدية في الجزائر، تكمن في نقل المعادن والمنتوجات الزراعية بالإضافة الى التوغل في الصحراء، وهو ما ستوجب اعمالا فنية كبيرة مثل انشاء الجسور، توسيع الطرق ، تعديل المنعرجات ، كل هذا كان له نتائج كبيرة على الاقتصاد الفرنسي ففي سنة 1913 م بلغت البضائع المنقولة عبر السكك الحديدة اكثر من مليون نصف المليون طن ، وفي سنة1927 م حوالي 4 ملاين طن [3] فبالإضافة الى نقل البضائع ، فان السكك الحديدية كان لها دور في نقل الاشخاص حديث تم نقل سنة 1913م اكثر من 2.7 مليون مسافر ، وفي سنة 1927م اكثر من 8 ملاين مسافر [4]، بينما تم نقل

[1] – انظر الملحق 5 ، ص 99.

[2] – يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر(من 1830م الى1959م) ،طبعة1،دار المعرفة،1959 ،ص 201.

[3] – صالح عباد ،المرجع السابق :ص97.

[4] – نفسه ، ص ص 97-98.

حوالى 9 ملاين مسافر سنة 1927م ، و ارتفع هذا لعدد الى حدود 12 مليون مسافر سنة 1935 2..

لاشك ان هذه الارقام توضح تللك الدنامكية الاقتصادية التي خلقها استغلال الجزائر من طرف المستوطنين و الراسماليين، ومن خلال ما سبق نستنتج ان السكك الحديدية اعطت انطلاقة جديدة للاقتصاد الاستعماري في الجزائر خاصة في مجال نقل المواد المعدنية و المنتوجات الزراعية من مناطق الانتاج الى مراكز التصنيع و الاستهلاك وذالك لفاعليتها وقلة التكاليف بها .

2-2السياسة الاستطانية المائية :

ما من شك ان تفحص السياسة المائية لفرنسا في الجزائر قد يلقي الكثير من الضوء على موضوع الاستيطان.

ولما كان سقوط الامطار في الجزائر غير منتضم ، حيث كانت كثيرا ما تعقب الفصل الممطر فترة جفاف تبدا عادة مع شهر ماي لتنتهي في شهر اكتوبر راى المخططون المائيون الفرنسيون تقليص الضرر الناجم عن تذبذب المناخ وهذا بانشاء نضام للمياه .

مياه الامطار ،المصدر الاساسي و الاهم للمياه في الجزائر ،كما ان الجزائر ليس لها الحض في امتلاك جبال تدوم بها الثلوج حيث تتكدس المياه شتاء مشكلة خزانات حقيقية للحاجات الزراعية صيفا خلافا لاوربا حيث تسجل المجاري المائية انخفاضا في المنسوب شتاء بينما تفيض الودان ربيعا و صيفا بسبب ذوبان الثلوج[1].

[1]- بن داهة عدة ،المرجع السابق ،ص 170.

فمثل هذه العوامل جعلت سلطات الاحتلال الفرنسي مسالة الاستلاء على المصـــادر المائية و التحكم فيها جزءا من مخططها الهادف الى تحويل الجزائر الى مستوطنة فرنسية ومعنى هذا انها ربطت الاستطان بالموارد المائية.

و العبارات على لسان القادة الفرنسين :

- فاصرح بيجو في احدي خطبه وردت العبارة التالية اينما وجدت مياه صالحة، و اراضي خصبة ، فهنا يجب تثبيت الكلون.

- كما عبر جول ديفال وهو احد كبار الخباراء في الشـــؤون الجزائريـــة ، ومـــن الكولون عن وجوب اتباع سياسة مائية في الجزائر وحث باعمال التجفيف و شق الطـــرق وبناء السدود لاعتبارها ضرورة ملحة يحس بها الجميـــع وحاجـــة جوهريـــة فـــي ارض الجزائر الخصبة التي تواجه عدوا رئيسيا هو الجفاف، واختتم كلامه قائلا " يجب استخدام كل المجاري المائية لانعاش الصناعة والزراعة ".

- ونفس العبارة وردت على لسان بقية الساسة الفرنسيين من امثال مـــاك مـــاهون الذي اوصى بوجوب توفير الاراضي والطرقات و السدود و البحيـــرات للكولـــون امـــا ديسمونتيس فقد ذكر قائلا " امنحوني مياه صالحة للزراعة اصنع لكم افضل مستوطنة .

و استكمالا لسيطرتها على المياه السطحية اصدرت الحكومة الفرنسية مراسيم تنص على استغلال الموارد المائية ، ورغم الصعوبات المالية لجات السلطات الاستعمارية الـــى الشركات والى الخواص لبناء السدود و الحواجز و قنوات الصرف لغرض توفير الميـــاه للكولون و للمزروعات الصيفية الاكثر ربحا[1].

ومن بين اهم المشاريع التي تكلفت الشركات بإنجازها في :

[1] - بن داهة عدة ،المرجع السابق ،ص 170

-الجزائر الوسطى : سدود وقنوات الحميز ، وادي الفضة ، وادي سلي ، بوسعادة ، بورومي ، وادي الروينة ، واد نيزي قرب الاغواط ....الخ

-اقليم وهران : سدود راس مولا ، الحناية ، واد الاغلاق ، واد ماغون ، قنوات سهل الشلف ، تجفيف بحيرتي المقطع و مسرغين .....الخ

-اقليم قسنطينة : سدودة زرديزة ، المل ، قنوات الساحل و تحويل بحيرة عبيرة الى خزان مائي،[1] واثناء بناءها للسدود ، فكرة ادارت ادارة الاحتلال في دعم الزراعة بمنتجات ذات مردود اكبر من شانها ان تغذي بعض الصناعات ، الا انه على الرغم من السياسة الفرنسية المائية في الجزائر ، فان التجارب الزراعية المربحة و المؤمل تحقيقها لم تثمر بسبب سوء الظروف المناخية وعدم ملائمة التربة لبعض المحاصيل كالقطن وقصب السكر، باستثناء الحمضيات التي كان انتاجها يحضى بمنافسة الحمضيات القادمة من المناطق المعتدلة بدول حوض البحر الابيض المتوسط .[2]

ويجب هنا ان نوضح بان سياسات فرنسا المائية في الجزائر قد نتجت عنها مشكلات منها اتلاف الاراضي الزراعية بدلامن تحسينها خاصة الاراضي الرطبة التي لم تتعد لتتحمل اكثر ، فاثر ذالك على الانتاج وحول الفلاحين الجزائرين المستفيدين من بعض السدود الى كادحين .

فان الازدهار الذي تدعيه فرنسا حول تطوير الزراعة في الجزائر هو مجرد ازدهار وتقدم للزراعة التجارية الاستعمارية لا غير ، فانطلق التخطيط الزراعي الاستعماري الذي اعطى اولوية في برنامجه للنظام المائي وفق منطلقات السياسة العامة للاستطان ، وعلى هذا الاساس لم يراع قط طموحات الفلاحين الجزائرين ، وذالك على الرغم من ارتفاع تكاليف و مستلزمات انجاز السدود وبناء القنوات.

[1] - بن داهة عدة ، المرجع السابق ، ص 171.

[2] - نفسه ص ص 176 -177.

ومع كل هذا فان السدود التي صرفت اموال ضخمة لبنائها لم تعط النتائج المرجوة،[1] فبعضها تعرض للردم نتيجة كثرة الاوحال الامر الذي قلل من قدرات استيعابها للمياه ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تحول طاقة اسيتعاب سد فرقوق من 16 مليون م مكعب سنة 1900م الى 05مليون مكعب سنة 1932م ، (معدل حوالي 350.000 متر مكعب من الاوحال سنويا) .

وهكذا أصبح الكلون الاوربين في الجزائر لايواجهون مقاومة جزائرية فحسب بل ايضا مقاومة طبيعية ، وكان الشعب الجزائري و ارضه تنكرا الاحتلال الفرنسي .

فزداد خوف الفرنسين من مخاطر المناخ على محاصيلهم الزراعية جعلهم يمعنون في سياسة الحذر والاحتياط فانشؤو نقابات الري ، مثل نقابة سقي سهل سيق : يحتوي سهل سيق على 8.000 هكتار من الاراضي الزراعية المسقية تستفيد م مياه سد الشرفة الذي بنى فيما بين 1880م-1882م ويجمع 18 مليون متر مكعب ، وهو الاخر تضرر بفعل الفيضانات سنة 1885م الا انه عاد من لنشاطه عام1892م، ونقابة سهل مغنية : تولت هذه المسسة بناء سد بنى بحدل على واد التافنة لحجز 56 مليون م مكعب لسقي 12.500 هكتار .

ودعما لعملية السقي في منطقة غليزان اتمت ادارة الاحتلال بناء سد بخدة الذي يسع ل 33 مليون م مكعب سنة 1931م.

وامتدت السياسة المائية الفرنسية فلجزائر لتشمل المستنقعات وعلى هذا الاساس وجدت نقابات تهتم لتجفيف و بصرف المياه من بينها في الجهة الغربية من الوطن:

-نقابة التجفيف بالمطار.

- نقابة استصلاح سهل ، و واد مرزوقة .

[1] - بن داهة عدة ، المرجع السابق، ص 177.

وتكشف لنا عملية السدود التي انشئت علي طول كل من وادي مـــن واد التافنـــة ،و المقطع عن الاهمية البالغة التي اولتها الادارة الاستعمارية لســـقي الاراضـــي الزراعـــة وتوسيع مساحتها.

وبعد انشائها للسدود في شمال الجزائر قصد تخزين مياه الفيضانات لسقي الاراضي الزراعية خلال موسم الجفاف ، فان ادارة الاحتلال فكرة في مد نضـــامها المـــائي الـــى الجنوب الجزائري بحفر ابار ارتوازية وخلق واحات جديدة.

وان كانت هذه الاشغال تبدو في ضاهرها ذات طابع زراعي بحث ، فانها في حقيقة الامر كانت تهدف الى تحقيق ابعاد جيوسياسية و استراتجية ، الغـــرض منهـــا الاحتفـــاظ بالعنصر الاوروبي في الجنوب الجزائري ، وظهر للجميع انا فرنسا مـــن وراء حفرهـــا الابار الارتوازية في الجنوب الجزائري انها كانت تنوي تنشيط انتاج التمور في الواحات الجزائرية ، وشجعت زراعة النخيل الكولون من امثال تراي نائب قســـنطينة و المعمـــر تسردان على شراء بساتين للنخيل في منطقة بسكرة وواد غير .

وأول مزارع للنخيل فتح اعين الكلون علـــى اهميـــة التمـــور هـــو النقيـــب بـــن ادريساغا ADISSARA توقرت سابقا و المتجنس بلجنسية الفرنسية الذي خلـــق واحـــة تلاعيم مودي في سنة 1879 م ومن بعده تم انشا واحة شريعة السايح فـــي عـــام 1881م وفي ضرف لم يتعدى 5 سنوات 1882-1887 م ، فنجد ان الابـــار الارتوازيـــة قـــدمت خدمات جليلة للاستعمار الفرنسي في الجزائر وساعدت الكولون على الهجـــرة باتجهـــاه الجنوب خاصة الى بوسعادة و الجلفة ، و الاغواط و غرداية ، وورقلة و المنيعية ، ومع نهاية 1893تم تنفيذ 427 عملية تنفيب عن الماء في الصحراء الجزائرية اكتشفت خلالها 519طبقة مائية جوفية صاعدة و 529 طبقة مائية متدفقة بمنسوب يقدر ب 316.954 لتر في الدقيقة الواحدة اي 499.616 متر مكعب في اليوم. [1]

فقد كان التخطيط المائي من الزاوية الفرنسية الاستعمارية يهدف الى :

[1] -عبد اللطيف بن اشنهو ،نفس المرجع السابق ، ص ص 133.

-احياء الاراضي الموات

-تطوير القاعدة الاقتصادية للصناعة الغذائية في الوطن الام .

- الاستعانة بالمواد الاولوية الزراعية الجزائرية

-توفير المياه .

- اقامة سوق للمنتجات الصناعية الغذائية في الجزائر

- تأكيد الوجود الفرنسي المؤيد لسياسة الاستطان في الجزائر

والملاحظة الاساسية التي يمكن استخلاصها مما سبق عرضه هي ان النظام المائي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي قد جاء لخدمة المؤسسة الاستطانية الفرنسية في الجزائر، وان نتائجه عادت بالفائدة على الكولون بالدرجة الاولى .

وفي حقيقة الامر فان الكولون الذين تم تتثبيتهم في الواحات بعد منحهم امتيازات ارضية، فانهم استغلوا المياه الجوفية بشكل مفرط وبطريقة منجمية ، ومعنى هذا ان الكولون قد بنوا اقتصادهم في الواحات سلفا على قاعدة نهب الثروات المائية الباطنية ،وجراء ذالك نزل منسوب مياه الابار الارتوازية في وادى غير الى 318.000 لتر في الدقيقة الواحدة سنة 1935م[1] .

2-3السياسة الاستيطانية للإنتاج الزراعي:

بعد ما استولى المستوطنون على أجود الأراضي الجزائرية، طوروا قطاعا زراعيا حديثا ساهم بنحو ثلثي الناتج العام للبلاد، أهمل المحاصيل المعاشية وفي مقدمتها الحبوب، واتجه إلى التوسع في زراعة وإنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي والمصالح المادية للمستوطنين، وأهمها الأعناب لإنتاج الخمور والحوامض، وكذلك استغلال الحلفاء والفلين.

[1] - عبد اللطيف بن اشنهو ،نفس المرجع السابق ، ص ص 133.

- الأعناب والكروم:

ظل القمح المحصول الأساسي للزراعة الجزائرية إلى أن ظهرت الإصابات الأولى بمرض الفيلوكسيرا على أشجار العنب بفرنسا عام 1885، ما أدى إلى تراجع مساحتها من2,5مليون هكتار عام1870 م إلى 1,8 مليون هكتار عام 1890 م فبدا التوسع الكبير في زراعة الأعناب في الجزائر للتعويض عن تلك الخسارة وقد ساعد على ذلك التوسع:

-مرض الفيلوكسيرا وما ألحقه من أضرار فادحة بزراعة العنب الفرنسية.

-ملائمة الظروف الطبيعية لزراعة الأعناب بالجزائر.

-القروض السخية التي كان يوفرها بنك القرض الفلاحي، وغيره من البنوك والتوسع في زراعة العنب وإنتاج الخمور نجد:

- ارتفاع قيمة العائدات المادية لزراعة الكروم، حيث تفوق عائدات الهكتار الواحد منها عائدات الهكتار الواحد من القمح بعشرة أضعاف وقد تركزت مساحات العنب الجديدة بالجهات الغربية من الوطن سهول عين تيموشنت ووهران، وهضاب مستغانم وتلال تلمسان، وسهول وتلال معسكر وسيدي بلعباس، يليها الوسط (هضاب ملياني والمدية، وسهل متيجة وتلال ساحل العاصمة). والشرق (سهل عنابة، سهل سكيكدة) [1].

- الحوامض:

أهم توسع لها في الثمانينات القرن العشرين، وبلغت مساحتها حوالي 50.000هكتار وإنتاجها 50.000طن ،والصادرات نحو 150.000طن في المتوسط سنويا .

[1] - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر،ج1،منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999،ص ص18-19.

-التبغ:

بدا الاهتمام بزراعة التبغ لغرض التصدير منذ أواسط القرن 19 وتحديدا في بلاد القبائل الصغرى إلى الغرب من بجاية، وفي سهول عنابة وسكيكدة ومتيجة، وتلمسان وعين تموشنت، وقد بلغت مساحاته 21,600هكتار عام1929م ، كلها تقريبا بيد المستوطنين وإنتاجه حوالي حوالي30,000 طن.

-الحلفاء:

إهتم بها المحتلون الفرنسيون لقيمتها التصديرية، وتركز استغلالها في السهول العليا الغربية، وبلغ حجم صادراتها 140,000 طن عام 1925 م .

-الفلين:

بدا استغلاله في أواسط القرن 19 في جبال القل، خاصة وأصبح في القرن العشرين واحدا من أهم الصادرات الجزائرية، وقد ترتب عن هذه السياسة انكماش مساحات الحبوب التي يعتمد عليها الجزائريون، من2,571,892 هكتار عام 1876 م على سبيل المثال الى1,967,995 هكتار عام 1916م ، وبالتالي صعب عليهم تدبير المواد التموينية الأساسية، فانتشر سوء التغذية بينهم، واتساع رقعة الزراعات التجارية التصديرية، وتحول الجزائر إحدى كبار الدول المنتجة والمصدرة للخمور في العالم، وارتباط الزراعة الجزائرية بالاقتصاد الفرنسي إنتاجا وتصديرا، وبروز قطاعين زراعيين، احدهما تقليدي ضعيف يشرف عليه الجزائريون في المناطق الداخلية الفقيرة والثاني حديث متطور يراقبه المستوطنون في الجهات الساحلية والتلية الخصبة الغنية.[1]

[1] – رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، ج1،دار المعرفة،ص94-96.

الفصـــل الثالث

إنعكاسات السياسة الاستيطانية في الجزائر ورد فعل الأهالي

- اثر السياسة الفرنسية على الاهالي الجزائريين
- استمرار الثروات الشعبية
- اثر الاستيطان على المستوطنين الاوروبيين و الفرنسيين

لقد ترتب عن السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر عدة انعكاسات ، مست عدة جوانب اقتصادية منها و اجتماعية وسياسية وحتى الثقافية متعلقة بالأهالي من جهة و بالنظام الاستعماري من جهة اخرى .

المبحث الاول : اثر السياسة الاستيطانية الفرنسية على الاهالي الجزائريين :

فاذا كان الحكم على الاستعمار الفرنسي يرتبط بنتائجه ، فبقدر ما انعكست هذه النتائج ايجابيا على المستوطنين الفرنسيين و الاوربين ، فانها انعكست سلبا على المجتمع الجزائري وكلفت الاهالي اثار وخيمة في الميادين المختلفة.

1-1 – تدهور الاوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للاهالي:

كان الاقتصاد الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي يرتكز اساسا على ازدواجية النشاط المتمثلة في ممارسة زراعة الحبوب و رفة الرعي في اطار التنظيم القبلي المبني على اساس الملكية الجماعية للأرض ضمن مساحات ارضية واسعة .

و ممارسة الازدواجية في النشاط الزراعي (التكاملي) كانت اكثر من ضرورية لدى سكان الجبال والسهول – في المناطق الشمالية –على حد سواء، اما سكان الهضاب العليا، فكانوا يمارسون النشاط الرعوي بشكل شبه مطلق .

وتشير بعض الكتابات ان ثلثي (2/3) الجزائريين كانوا يمارسون حرفة الرعي كمصدر عيش لحياتهم.

فقطعان الماشية ولا سيما الماعز، كانت توفر لهم الحليب الذي يشكل غذاءهم الرئيسي ، اما الاغنام فكانت تمدهم بالصوف المحولة الى ملابس ومنها البرنوس، و من شعر الماعز واصواف الاغنام كانت تنسج الخيم التي تأويهم، ومن هنا قيمة الاغنام و الماعز في حياة المجتمع الجزائري .[1]

ان العلاقة الترابطية بين نمط الزراعة الواسعة للحبوب و الاراضي الشاسعة، و الافتقار الى المعدات الزراعية والنشاط الرعوي ، وشكل السكن واخيرا عدم جواز

[1]- بن داهة ، المرجع السابق، ص 26.

التصرف بحرية في الاراضي الجماعية ، تبين كلها وجود نظام جماعي يرتبط بهيئات لا معنى لها سوى داخل منهجية المنظومة الجماعية و منطقها الجماعي .

ومعنى هذا ان القبيلة التي كانت تمثل الاطار الجماعي السياسي للشعب الجزائـــري وجدت توازنها ضمن هذه المنظومة يجمعها العامل الديني و الاراضي الزراعية المشتركة و ليس الروابط العائلية البيولوجية اي الانتماء الى نفس الجد ، كما انه لا ينبغي ان يفهـــم من ذلك ان الملكيات الخاصة لم يكن لها وجود ، ان الاستعمار الفرنسي هو الـــذي نفـــى وجودها ، و الا من اين كانت المؤسسات الدينية و الاوقاف تحصل على مواردها [1].

ولا ريب في ان المستوى الاقتصادي و التقني ، وكذا العامل الديني كان لهما دخـــل في ربط المجتمع الجزائري بالأرض – وسطا طبيعيا و اقتصاديا– و بالقبيلـــة – وســـطا اجتماعيا و سياسيا– و هو المركز الذي دفع سلطات الاحتلال الى البحث عن احسن السبل التي تفك اللحمة التي تجمع بين الجزائريين ، و من هنا نجدها توجـــه ضـــغطها صـــوب المجتمع الريفي عن طريق سن قوانين عقارية تكسبها شـــرعية فـــي انتـــزاع الاراضـــي الزراعية من اصحابها و تجريدهم منها.

و من ثم وجد المعمرون انفسهم يمتلكون اخصب و اجود الاراضي الزراعية التـــي تحول ملاكها الحقيقيون طوع تصرفات الكولون ، و هكذا ساهمت هذه القوانين الجـــائرة في انهيار نظام القبائل ، فكانت بمثابة الضربة القاسمة التي كسرت شوكتها و تحالفها، كما انها لعبت دور حاسما في تعطيل او توقيف مسار الحركات العصيانية للقبائل و تمرداتهـــا ضد الاحتلال ، فلم تعد للقبيلة وظيفتها السابقة عملية التنسيق بين الاشكال الثلاثة للعنف التي كانت المؤسسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر تسير وفقها (عنف السلاح، عنـــف القوانين، عنف الاقتصاد) الى افقار المجتمع الجزائري وتفكيكـــه، وانـــه كـــان العنـــف العسكري يتصدر عنف القوانين لكنهما يعمـــلان لخدمـــة الاقتصـــاد (اي ان العســـكري والمشرع كلاهما في خدمة الاقتصاد).

فلقد كان لعنف السلاح ولعنف القوانين دورا ايجاد حوالي 250000 معمر ، فنقسهم خلال عام 1870م يخضعون لنظام اقتصادي راسمالي محكم ، يســـتفدون مـــن خـــدمات

[1]– بن داهة ، المرجع السابق، ص ص 26–27.

البنوك ، و منحة التجارة 1852 م، وخطوط السكك الحديدية والبريد ، ينتجون لصالح السوق الفرنسية (اتحا الجمركي الجزئي مع فرنسا في 1851) ، ولما اصبح الاقتصاد الجزائري تحت نفوذ والخسارة التي يسببها عدم استقرار الاسعار في السوق وتناقص الانتاج .

فبتفكيك القبيلة تكون فرنسا قد حققت بعدا سياسيا عن طريق سدها للطريق في وجه الطبقة القديمة المسيطرة (تحول سلطة الجماعة في النظر الى المنازعات و تسويتها الى سلطات الاحتلال) و بعدا اجتماعيا ، اذ بزوال المصالح المشتركة (الارض) التي كانت تجمع افراد القبيلة زالت الروابط بين هذه الاخيرة و تفككت اواصرها وتحول ملاك للأراضي الى عبيد عند الملاك الجدد.

كما انه في مقابل اضمحلال العائلات الريفية الكبرى نشأت ارستقراطية محلية ادمجتها فرنسا في العلاقات السياسية بتحويل وجهتها نحو الدولة الاستعمارية و تولد عن تحطيم الوحدة القبلية او العشائرية حرمان السكان من المساعدات التي كانوا يتلقونها مجانا من ارصدة العشائر الاحتياطية للبذور في حالة حدوث مجاعات[1].

فتنفيذا للقرار المشيخي (1863م) تم انشا 656 دورا في المقاطعات الجزائرية الثلاثة، و ذلك في حساب تفكيك القبائل و من الامثلة على ذلك تفكيك قبيلة الفراقة (دائرة معسكر – اقليم وهران) التي قسمت اراضيها بمقتضى المرسوم الامبراطوري الصادر في 16 جوان 1866 م مقسمة الى ثلاث فصائل كما ان مساحة الاراضي الجماعية التي كانت بحوزة هذه القبيلة و المقدرة ب 12556 هكتار و يتضمن العيش ل2.385 ساكنا قسمت اي ملكيات فردية الي 948 شخصا ، و بتفكيكها للقبيلة تكون فرنسا قد حطمت البنية الاجتماعية للشعب الجزائري ، و ضربت وحدته.

فكل القوانين التي سنتها فرنسا ولا سيما تلك التي اصدرتها عقب الحوادث الكبرى التي هزت الجزائر (1830-1848-1865-1871-1873-1874-1881-1887-1890-1919 م) كانت ترمي بشكل مباشر الى هدم البنية الاقتصادية و الاجتماعية للشعب الجزائري ، لانها كرست عملية تمزيق الروح الجماعية التي الفها المجتمع

[1]– بن داهة ، المرجع السابق،ج2، ص ص28،29.

الجزائري منذ الاف السنين و التي ازدادت تماسكا و ترابطا بعد الفتح الاسلامي في اصار النظام العشائري القبائلي .

وعلى هذا الاساس سحب الشعب الجزائري جميع القوانين الرامية الى فرنسة الاراضي و في مقدمتها رفضه بالاجتماع المشيخي 1863 م الذي اعتبره اشد خطرا على الروابط العائلية.

وقد وجد الاستعمار الفرنسي في القرار المشيخي 1863 م الذي اباح للجزائريين بيع ممتلكاتهم الاسلوب المنهجي لتفكيك العائلة الجزائرية المسلمة المحافظة ، و افقدها شخصيتها و ضرب عاداتها و تقاليدها المستمدة من روح الدين الاسلامي و من التراث الحضاري الجزائري العريق [1].

وعن الرفض القاطع لهذا القانون يكفينا استشهادا بالحركة الاحتجاجية التي قامت بها قبائل اولاد رشاش من خنشلة احدى قبائل الاقليم القسنطيني حيث نادى مشايخها و اعيانها معربين عن اسفهم العميق و استياءهم الشديد لصدور هذا القانون لانهم توقعوا مسبقا المخاطر التي ستنجم عنه و اكدوا بقوة عن موقفهم منه على لسان احد مشايخهم بالقول (فلا الهزائم التي الحقها بنا جيش الاحتلال الفرنسي في سهل سبيخة حيث قتل صغار رجالنا ، ولا الغرامات الحربية التي فرضتها فرنسا علينا تساوي شيئا في نظرنا لان الجراح تشفى و تعالج – مقارنة بإنشاء الملكية الفردية و السماح للاشخاص ببيع حقوقهم الحصرية ضمن الملكية الارضية الجماعية ، فهذا امر غير مقبول لأنه يقضي على القبيلة و يزيلها ...و اردف قائلا انه بعد عشرين سنة من صدور هذا القرار لم يبق اثر لقبيلة اولاد رشايش)، ولا ريب في ان نفس الاعتقاد كان يسود لدى جميع الاهالي الجزائريين.

وليست الغاية من هذه التكهنات سوى اظهار معارضة الفلاحين الجزائريين لتفكيك فرنسا لقبائل و تجريدها من اراضيها .

على هذا الاساس يمكن اعتبار القرار المشيخي 1863 م اخطر سلاح وجهه لضرب البنية الاجتماعية للجزائر و اقوى اداة وضعت بين ايدي الكولون لأنه افسح لهم المجال

[1]– بن داهة ،المرجع السابق ،ج2، ص ص 31، 32.

للحصول على المزيد من الاراضي و التي عن طريقها سيكسبون القوة و النفوذ و الامن و النجاح[1] .

و للأسف الشديد فان فرنسا تدعي بان ما قامت به من نزع الملكيات الارضية، ومن حجز و مصادرة لآجل المنفعة العامة ، ومن مضاربة ربوية انما هو عمل شرعي يدخل ضمن اطار (ظاهرة فرنسا الاراضي).

2-1 - هجرة الاهالي الى الخارج:

تعتبر الهجرة شكلا اخر من اشكال المقاومة التي تبناها المجتمع الجزائري ،فهي تعبير عن رفض وضع قائم ارغم على العيش فيه ، ولما عجز عن تحمل المزيد من سياسات الأهالي تحدي فرنسا من خلال البحث عن موطن او على الاقل بلد جديد يجد فيه كل ما حرم منه .

ففرنسا قررت وضع الجزائريين في ايطار الفقر و الجهل و التخلف ، هذا الثلوث الاسود التي ادعت انها جاءت من اجل ازالتها ،ولهذا تعتبر الهجرة نحو بلاد المشرق واوروبا منفذا للتعسف حسب ما جاء في كتاب ابو القاسم سعد الله لا تكاد تخرج عن اربعة مراحل[2]، ويمكن حصر اسباب و دوافع هذه الهجرة فيما يلي:

- الاستيلاء على اجود الاراضي ، اذ انه خلال قرن من الاحتلال (1929/1830) كان الاستعمار الفرنسي قد بني 928 قرية استيطانية ، ووزع ما يقرب من 1.5 مليون هكتار على الاوروبيين من اجود اراضي الجزائر . و مما زاد في تفاقم الهجرة ان الاراضي المسلوبة قد حولت الى انتاج محاصيل تجارية استهلاكية تخدم حاجات الاوروبيين و بخاصة كروم الخمر[3].

- و في مقابل ذلك نجد اراضي الجزائيين تمتاز بالقحط و الانجراف و تفتت الملكية، و قد قدرت بنو 2.5 ملايين هكتار و تمثل 90/ من النشاط الاقتصادي

---

[1]- شارل روير و اخرون،المرجع السابق، ص ص 133- 134 .

[1]-سعد الله ابو القاسم ،الحركة الوطنية الجزائرية ،1860-1900،ج 1،ط 1،دار الغرب الاسلامي،الجزائر،2000، ص554.

[3] -نفسه ،ص ص 552-553 .

للجزائريين ، اما مردودها الانتاجي فلا يساوي اكثر من نصف مردود اراضي المعمريين و ذلك بسبب اختلاف الطرق و الوسائل و نوعية الارض. و قد ارتبط بهذه المشكلة انخفاض كبير في الثروة الحيوانية و الاشجار المثمرة لدى الجزائريين ، مع العلم ان هذه المرحلة قد واكبتها زيادة سكانية هائلة بين الجزائريين ،و اصبح الانتاج الزراعي المتدهور لا يسد حاجة السكان الغذائية.

كان من اهم الاسباب السياسية لتفاقم الهجرة الجزائرية رفض الاقامة في ظل نظام جائر كافر ، و قد تنبهت فرنسا الى خطر ذلك فاستعلمت كل الوسائل لمنعها ، ومن جملتها اصدار قانون 1874م الذي يمنع الهجرة الا بترخيص، زمن اجل اقناع الجزائريين بعدم الهجرة طلب المقيم العام سنة 1893 م من شيوخ الذاهب الاربعة بمكة اصدار فتوى بهذا الشأن ، و قد استغلت فرنسا تلك الفتوى المؤيدة لوجهة نظرها الى ابعد الحدود.

- كانت الملاحظات العسكرية الفرنسية للثوار من ابرز اسباب الهجرة كذلك، وبخاصة بعد ثورة المقراني التي ادت الى مصادرة اراضي الذين ايدوا و تعاونوا مع قادة الثورة[1].

- موقف الدولة العثمانية التي كانت تمثل الخلافة الاسلامية من الهجرة الجزائرية اذ انها منحت حق المواطنة الطبيعية فوق اراضيها لكل الجزائريين ، و في كل الولايات العربية التي كانت تحت نفوذها و بخاصة بلاد الشام .

- ومن عوامل الهجرة الاضطرارية كذلك قرار الشباب الجزائري من الخدمة العسكرية الاجبارية التي فرضت عليهم بموجب قانون 1912م.

أما التهجير الاجباري للجزائريين ، فقد مارسته فرنسا اثناء الحرب العالمية الاولى حيث اصدرت قانونا سنة 1914 م يلغي قانون 1874 م القاضي بتقنين الهجرة. و ابتداء من عام 1916م تم تاسيس مصلة عمال المستعمرات تحت اشراف وزارة الحربية، وكانت مهمتها تسجيل الجزائريين و نقلهم الى فرنسا للزج بهم في حرب لا تعنيهم، وللعمل في

[1] - سعد الله ،المرجع السابق ،ج 1،ص ص 553-554.

مصانعها و حقولها لملء الفراغ الذي تركه التجنيد في الجهاز الاقتصادي الفرنسي. و قد بلغ عدد المهجرين الجزائريين نتيجة هذه السياسة نحو 270000 شخص.

- محاولات التنصير أو التمسيح التي قام بها لافيجري و غيره لتحويل الجزائريين عن عقيدتهم الاسلامية.[1]

- مراقبة فرنسا للمؤسسات الدينية ، و مصادرة الاوقاف و ادارتها للشؤون الدينية وبخاصة بعد صدور قانون 1907 م الذي نص على فصل الدين عن الدولة. [2]

- ظهور فكرة الجامعة الاسلامية في المشرق العربي التي كانت متبوعة بحركة واسعة في النهضة الفكرية و الثقافية في العالم الاسلامي[3].

-بدأت الهجرة الجزائرية بالاتجاه العالم الاسلامي ، مع نهاية القرن التاسع عشر و كانت فردية احيانا ، وجماعية احيانا اخرى ، فقد هاجرت اسر كثيرة من ملياني سنة 1899 م و سطيف سنة 1910 م و قسنطينة سنة 1911 م، اما اشهر الهجرات من تلمسان سنة 1911 م حيث غادر اكثر من 1200 عائلة هذه المنطقة نحو سوريا ، اي حوالي 20000 مهاجر. و قد اثارت هذه الموجة جدالا كبيرا في الاوساط الفرنسية التي وجهت الاتهامات الى الدولة العثمانية على انها وراء هذه العملية.

وهاجر الجزائريون كذلك الى كل من تونس و المغرب الاقصى و فلسطين وشبه الجزيرة العربية وتركيا وايران و حتى الى الهند ، و قد تمتعوا بحرية كبيرة في المشرق العربي ، وتولى بعضهم المناصب العاليا، وكانت لهم اتصالات من زعماء الجامعة الاسلامية.

[1] – حلوش، المرجع السابق، ص 66.

[2] – عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر ،دراسات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية ،دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع ،الجزائر، 2004،ص ص 370–374.

[3] – سعد الله ، المرجع السابق ،ج2، ص 121.

أما الهجرة نحو فرنسا فقد كانت خلال القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين و كانت محدودة جدا حيث اقتصرت على فئة من مستخدمي المعمرين و بعض المغامرين و التجار[1].

واستنادا الى احصائية قدمتها الادارة الاستعمارية بالجزائر سنة 1912 م فان عدد المهاجرين الجزائريين لم يتجاوز 4300، وقد استقر اغلبهم في المناطق الشمالية من فرنسا وبعد صدور قانون 1914 القاضي بتسريح الهجرة التلقائية ، ازداد عدد المهاجرين. و بعد نهاية الحرب الاولى كان عددهم قد بلغ 270000 مهاجرا. و استمر العدد في التزايد حتى صار يقلق السلطات الفرنسية، وطالب المعمرون بتوقيفها، و لذلك اتخذت عدة اجراءات للحد منها سنة 1925م.

كانت اكثر المناطق التي خرج منها المهاجرون هي الاكثر فقرا وحرمانا مثل : القبائل الصغرى والكبرى، و ندرومة، و مغنية الى ان بلغ عدد المهاجرين عام 1939 م اكثر من 700000 . ونتجت عن هذه الهجرة سلبيات و ايجابيات نذكر منها :

-استفاد الاقتصاد الفرنسي استفادة كبيرة من الهجرة الجزائرية ، فقد استغل السواعد الشابة في اعادة بناء فرنسا المخربة نتيجة الحرب العالمية الاولى كمستخدمين غير دائمين خلال الاضرابات العمالية.

-تحسنت ظروف معيشة العمال المهاجرين و عائلاتهم بارض الوطن تحسنا نسبيا بالمقارنة مع غيرهم داخل الوطن.

-تزايد الوعي الوطني بصفة خاصة لدى المهاجرين نتيجة لبعدهم عن القمع السياسي و الفكري داخل الجزائر و قد نتج عن ذلك ظهور نشاط سياسي تبلور فيما بعد في انشاء حزب نجم شمال افريقيا سنة 1926م.

- بروز مشكلة الهجرة في الاوساط السياسية الفرنسية التي اصبحت تدخل ضمن برنامج الاحزاب الفرنسية الحملات الانتخابية.

[1] - عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق، ص 32.

1-3 استمرار الثورات الشعبية:

لقد قاوم الشعب الجزائري الاحتلال الفرنسي منذ البداية بشتى الطرق و الوسائل تبعا للإمكانيات و الظروف السائدة ، فالأهالي الجزائريون لم يبقوا مكتوفي الايادي تجاه السياسة الفرنسية الاستيطانية خاصة بما تعلق منها بمصادرة الاراضي، والتي نتج عنها ظروف اجتماعية و اقتصادية متردية ، فواجهت سياسة الظلم ولم تستسلم لمن سلب أرضها، فخضعت الجزائر بالقوة و لكن سكانها ثاروا ضد مغتصب وطنهم.[1] ومن اهم الثورات الشعبية التي شهدتها الجزائر في عهد الجمهورية الثالثة نذكر:

ثورة المقراني والشيخ الحداد 1871م :

لقد اعتقد المستوطن انه سيعمر للأبد في الجزائر فقال ** الكولونيل لاباسات ** Labasset (.. سنضل لمدة طويلة نواجه شعبا لا يتحمل هيمنتنا وهو يبحث ما وسعه ذألك عن اية وسيلة تمكنه من التخلص منا ، ان جيشنا هو ملاذنا الوحيد مالم تواجهنا بعض التعقيدات على الساحة الاوربية، والحال ان الافق مظلم حاليا وان اية مشكلة تهز القارة العجوز سوف ترغمن على تقليص عدد جنودنا في افريقيا ، ...)

وبعد ان عاشت الجزائر خلال السنوات فترة من الجفاف وكوارث الجراد و خسر فيها الفلاحون املاكهم كما حلت المجاعة ببيوت عديدة ، ولقد كان لمرسوم 24.اكتوبر 1870م ، او ما يعرف بمرسوم كريمو Cremieux، اثر بالغ ودور كبير في قيام ثورة المقراني حيث نص هذا المرسوم على الغاء النظام العسكري وتعويضه بالنظام المدني وذلك للتوسع اكثر في اراضي الجزائريين ووضع مخطط لتطوير الاستيطان خاصة بعد فقدان الالزاس واللورين .

كما نص ايضا على الغاء المكاتب العربية و اعطاء الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بصورة جماعية[2] وكانوا ا يمثلون حوالى 38 الف يهودي ، وتأكد المقراني ان

---

[1]- بوعزيز، المرجع السابق ص ص59 -60.

[2]- ابراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري ،ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر ،2007،ص ص151-153.

استلام المدنيين الأوربيين سيضاعف ماسي الجزائريين لذالك اعن رفضه لمثل هذه السياسة [1] ، قائلا : (انني مستعد ان اضع رقبتي تحت السيف لقطع راسي ولكن لا اقبل ان اخضع لحكومة من التجار اليهود).[2]

فعندما تدهورت الاوضاع ،فقرر الشيخ المقراني القيام بالثورة وشرع في عقد اجتماعات ما بين 10و 15 مارس 1871 م وكان اخرها الاجتماع الحربي الموسع يوم 14 مارس الذي قرر فيه اعلان الثورة صباحا[3].

وبعث المقراني برسالة الى الحاكم العام بالعاصمة يعلن فيها الحرب ، فاخرج الفلاحون بنادقهم وبدأت عملة اغتيال المعمرين ، وفي 16مارس 1871م زحف المقراني على برج بوعريريج على راس حوالي 8 الاف فارس ، حيث شن هجومات عديدة على المراكز الفرنسية ، وسبب ذلك في هلع عدد من المستوطنين و المعمرين [4]، غير انه فشل في السيطرة على مدينة برج بوعريريج لان القوات الفرنسية تمكنت من فك الحصار عليها يوم 26 مارس 1871م[5] .

وفي يوم 8افريل اعلن الشيخ الحداد الانضمام الى المقراني ، والجهاد والتف الشعب حول الثورة ، واتسع ميدان الثورة ليشمل دلس و تيزي و بجاية ، و امتدت الى نواحي قسنطينة و العاصمة ، واشتعلت الحرائق قرب متيجة، وقصد القضاء على الثورة ارسلت باريس جيشا ضخما والذي طاح يطبق سياسة القمع ضد الاهالي بعد الانتفاضة .

فلقد كان القمع رهيبا تجاوز مقدار ما تسميه الادارة الفرنسية بالجرم المرتكب بل هو اشبه بعملية انتقام و معاقبة ، فقررت السلطات الفرنسية مصادرة و حجز الممتلكات الجماعية و الخاصة بالقبائل الثائرة ، اذ تم مصادرة حوالي 446.000 هكتار ، قيمتها

[1] - بوعزيز، المرجع السابق، ص 198.

[2] –نفسه، ص 200.

[3] - بوعزيز، المرجع السابق، ص 202.

[4] - عمورة ، المرجع السابق، ص 156.

[5] - بوحوش، المرجع السابق ، ص 147.

حوالي 19 مليون فرنك ، كما فرضت على الاهالي 36.582.000 فرنك كضريبة حرب أي من اجل حملهم السلاح[1].

الشي الذي اضطرهم للهجرة لأنهم و اصبحوا يعملون فقط من اجل دفع الضرائب المفروضة عليهم ، والى جانب ذلك فقد طرح دوقيدون في تقرير له يوم 27جويلية 1871م بفكرة معاقبة المشاركين في الانتفاضة .

تتمثل الوسيلة الاكثر فعالية في طرد القبيلة الثائرة من ارضها و تفكيكها تماما ، وذلك بتشتيت كل اعضائها [2]، وتجسدت هذه الفكرة فيما بعد في نفي الجزائريين المشاركين في الانتفاضة الى كاليدونيا الجديدة ، هذه الجزيرة النائية التي تقع في جنوب غرب المحيط الهادي جعلت منها فرنسا مستوطنة للمنفيين سياسيا ولمتمردي ثورة المقراني المسلحة ،اذن فقد مثلت ثورة المقراني حلقة من حلقات مقاومة الشعب الجزائري للسياسة الفرنسية وبوجه خاص السياسة الاقتصادية .

خاصة فيما يتعلق بمصادرة الاراضي التي تعتبر رمز عزة بالنسبة لهم، بالإضافة الى ثورات عديدة منها ثورة الشيخ بوعمامة والتي دامت حوالي 23 سنة ، ثورة الاوراس 1879م ، ثورة واحة العامري 1876م، وحين نتفحص هذه الثورات نجد أن أغلب أسبابها اقتصادية و اجتماعية حيث كانت أما بسبب ارتفاع قيمة الضرائب الملقاة على كاهلهم .

وأما بسب المجاعات او مصادرة الاراضي و نزع ملكيات الاهالي ، فقد ثار الجزائريون ضد الاستعمار الفرنسي وسياسته القائمة على محاولة طمس هوية المجتمع الجزائري و استغلال ثرواته ولكن قوة الجيش الفرنسي وعدم التكافؤ في الامكانيات حال دون نجاح هذه المقاومات في التخلص من التدخل الاجنبي .

[1] - سعد الله ،ج 1،المرجع السابق ،ص 269.

[2] - اجيرون ،ج1 ، المرجع السابق ، ص53.

المبحث الثاني: انعكاسات السياسة الاستيطانية الفرنسية بالجزائر على النظام الاستعماري

2-1اثر الاستيطان على المستوطنين الاوروبيين:

كانت الجزائر تلقب بمطمورة القمح قبل الاحتلال الفرنسي لها ، و هذا دليل على تطورها في المجال الزراعي، و بعد دخول الاستعمار بدا في توجيه اقتصاد الجزائر، و عمل على جعلها مملكة زراعية حتى تبقى سوقا تباع فيها المنتجات الصناعية الفرنسية بدون منافس، و تبقى مخزنا لليد العاملة في الميدان الزراعي. [1]

كل هذا اكسب المشروع الاستعماري طابعا فلاحيا قوامه المستعمرات الزراعية التي بلغ عددها في ظرف 100عام 1830 م-1930 م اكثر من 928 قرية و تجمعا زراعيا اوروبيا ، فقد كانت القفزة الكبرى لاغتصاب الارض وبناء القرى الاستيطانية وتوارد الغرباء كانت بين 1870م-1880 م ثم بين 1901م-1920 م، ثم حدثت الانطلاقة الكبيرة بعد ثورة 1871 م وتهجير فرنسي الالزاس واللورين الى الجزائر، فكان التحول بين 1871م -1880م حيث انجزت 207 قرية في 233.369 هكتار مع 195.418 نسمة.[2]

وقد سيطر المستوطنون على اخصب الاراضي بعد مصادرتها، و قدمت لهم الحكومة الفرنسية مساعدات وتشجيعات، فنمت المستثمرات الفلاحية بفضل الاجراءات التقنية المتطورة التي طبقت لخدمتها، وتطورت الملكية الاوروبية لتصل سنة 1917 م الى حوالي 2.317.000هكتار ، ما مقدار 194.159 هكتار من الغابات و2.123.288 هكتار من الاراضي الزراعية، و في سنة 1930م قدرت ملكيات الاوربيين بحوالي 26 الف مزرعة ، منها حوالي 550 مزرعة تفوق مساحة الواحدة منها 100 هكتار في الكثير من المزارع. [3]

ان المستوطنين الأوربيين يعتبرون الفلاحة و الزراعة مشروعا و ليس وسيلة عيش، لانهم كانوا يتالفون من اناس ذووا سيرة سيئة ، و ماضي غير شريف ، مملوء بالسوابق

[1] – المدني، المرجع السابق ،ص 126.

[2] – سعد الله، ج1، المرجع السابق، ص ص 417-418.

[3] – اجيرون ، المرجع السابق ، ض 125.

ينتمون الى فئة المتشردين و شذاذ الافاق وهدفهم الحصول على الثروات و ليس الاستقرار و خدمة الارض و الانتاج [1]، لذلك و بدل ان يهتموا بتطوير زراعة الحبوب والمحاصيل الغذائية الاساسية للأهالي ، اهتموا بتطوير الزراعات التجارية ذات الربح السريع فخصصوا أكثر من نصف مليون هكتار من الاراضي الخصبة لزراعة الكروم ، و بذلك اصبح انتاج الحبوب يتناقص الى حد أنه لم يعد يكفي لسد حاجيات الاهالي الجزائريين في كثير من الاحيان خاصة مع بداية ثلاثيات القرن العشرين، وعلى العكس من ذلك فقد ارتفع انتاج الخمور ليصل عام 1930م الى حوالي 12 مليون هيكتومتر، وهو ما كان يمثل 40/ من قيمة صادرات الجزائر [2]، و بمناسبة الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر لعام 1930م، اعلنت الصحف ان الجزائر التي كانت بلد القمح و الشعير، اصبحت مجبرة على استيراد المواد الغذائية لسكانها، بعد ان سيطر عليها الكولون ووجهوها نحو الزراعات التجاية التي اكسبتهم ارباحا طائلة.

لقد شهد الانتاج الزراعي للمستوطنين تطورا كبيرا بفضل سياسة المشاريع الكبرى، والتي كان لها دورا هاما في توسع حركة الاستيطان 4، فالسدود مثلا اصبحت تروي اكثر من 40 الف هكتار .

وهو ما أدى الى تضاعف الانتاج بالنسبة للمحاصيل الزراعية ، خاصة الكروم التي ارتفع انتاجها الزراعي الوسطي من 7 مليون هيكتومتر سنة 1913م الى اكثر من 22 مليون هيكتومتر سنة 1934م[3]، كما كان لإدخال المكنة بشكل واسع دور كبير في تطوير الانتاج الزراعي ، خاصة وأن السلطات الاستعمارية كانت تفرض ضرائب كبيرة على رواتب العمال الجزائريين، ما أدى بأصحاب المزارع الى التخلي عن عدد كبير منهم بالآلات فاصبح يقال انه من الافضل للجزائري ان يواجه البطالة خير له من ان يواجه المجاعة .

رغم التطور الكبير في الملكيات ، الا ان نسبة العمال الاوربين في القطاع الزراعي لم يتعد 15/ بينما بلغت في القطاع الصناعي حوالى 28.6/ ، بينما فاقت العمالة الاوربة

[1] - بوعزيز، المرجع السابق ، ص33.

[2] – زراقي، المرجع السابق، ص126.

[3] – نفسه ،ص72.

في قطاع التجارة و الخدمات 57/ من اجمالي العمالة الاوربية [1]، ورغم ذلك فقد كانت تسيطر على اكثر من 55/ من الانتاج الكلي الجزائري منها 55/ من الانتاج النباتي .

ولهذا فقد ارتفعت املاك الاستيطان ،وفاق دخلها السنوي 93 مليار فرنك وتعتبر الفترة ما بين 1870م–1930 م العصر الذهبي للمالكين و المساهمين في الشركات الزراعية ، غير ان تجمع المالكية ادى الى انكماش حقيقي لسكان الريف الاوربين ، فراحوا يتجمعون في المدن الكبرى حتى فاق عددهم سنة 1930م 600 الف نسمة[2].

وهذا بدافع الثروة الاقتصادية والتجارية والمرافق الترفهية وكمثال على ذالك ، كان عدد الاوربين في مدينة الجزائر حوالى 80.811 اورب سنة 1886م ثم ارتفع العدد حوالى 134.489 سنة 1906م ، ليصل سنة 1926 م الى 193.232 ثم الى 212.487 اوربي سنة 1931م ، وفي سنة 1936م بلغ عددهم حوالى 230.185 اوربي[3].

وبصفة عامة فقد كان لتطور الدخل السنوي للمستوطنين دورا في استقرارهم بالمدن، حتى اصبحت نسبة ساكني المدن من الاوربين تفوق 82/ من عدد المستوطنين الاجمالي ويمكن ان نتصور الحياة الاجتماعية التي كان يعيشها المعمرين بدراسة احدى المستعمرات الفرنسية في الجزائر ، فهي تتكون من بنايات عصرية تحيط بها الورود واشجار السرو و الحداق المختلفة ، وبالقرب منها بنايات الادوات الزراعية و الحيوانية، وسقف به صهاريج لحفظ الخمور و مطاحن و مخازن الحبوب .

الى جانب ذلك فقد استولى الأوربيين بمساعدة البنوك و الشركات الاحتكارية الفرنسية على التجارة الخارجية و الداخلية ، واسسو شركات متداخلة تسيطر على المرافق الاقتصادية في البلاد، واصبحت الجزائر تمثل سوقا رئيسية للتجارة الفرنسية، الشيئ الذي ساعد على تحقيق معدلات انتاج عالية ومداخيل مرتفعة وبتالي الحصول على ثروات ضخمة، ففي سنة 1912 م على سبيل المثال حقق مصدرو الخمور اكثر من 235.47

[1] – راجيرون، المرجع السابق ، ص 125 .

[2] – نفسه، ص126.

[3] – عمورة ، المرجع السابق، ص303.

مليون فرنك على سبيل، كما ساهمت التسهيلات الادارية في احتكار لسوق تصدير المنتجات الفلاحية الجزائرية عموما .

وفي سنة 1900 م صدر مرسوم بإنشاء ميزانية مستقلة منفصلة عن الميزانية الفرنسية، أن هذا الاستقلال المالي قد بسط يد الكولون على الشؤون المالية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، ومنحهم سلطة كاملة على الأهالي .

وبذلك أصبح الاوربيون أصحاب الحق قابضين على زمام الحكم بيد من حديد ، وصارت السيادة لهم والعبودية للأهالي، استأثروا بجميع الحقوق واستولوا على الوظائف العمومية وعلى المهن الحرة ، فهم يحتكرون كما ذكرنا التجارة ورؤوس الاموال ، فمنهم الموظف السامي و المهندس و الأستاذ وصاحب البنود و المعامل ، والقاضي، والشرطي وصاحب الدرك وموظف السكة الحديدية و غير ذلك[1]، وعلى هذا الاساس يمكن القول ان السكان الأوربيين كانوا يمثلون مجتمعا مسيطرا في مختلف المجالات حيث أنهم يمثلون 95.8 من الكوادر العليا، و 82.4/ من الفنين و6/ من رؤساء المشاريع ، ولهذا أصبح الكولون يتمتعون بمستوى معيشي راقي.

إن تحسن الظروف المعيشية للاوربين انعكس ايجابا على نموهم الديمغرافي ، فتشير احصائيات السكان (باستثناء الجند و اليهود) الى ان عدد الاوربيين انتقل من 483.465 اوربي سنة 1891م الى حوالي 529.717 سنة 1896م ، ثم الى 583.844 اوربي في سنة 1901 م ، اي بمعدل 20/ من الزيادة خلال عشر سنوات .

وكانت نسبة تزايد الفرنسين بالجزائر اعلى من تزايدهم في وطنهم الام[2]، صحيح ان السلطات الاستعمارية شجعت سياسة الاستيطان ،لكن تحسن الظروف المعيشية ، ايضا كانت من بين عوامل هذه الزيادة ايضا، ان تحسن الوضعية المالية للعنصر الاوربي انعكس ايجابا على حالتهم الاجتماعية ، فالتعليم مثلا خصصت له ميزانية مرتفعة من قبل الخزينة وبحكم ان الكلولون هم المسيطرون على المجلس المالي فانهم قد وجهوا ذالك لخدمة مصالحهم وهذا على حساب الاهالى وبالرغم من ان هؤلاء يمثلون المساهم رقم

[1]- مياسي، المرجع السابق ، ص ص ،136-137.

[2]- اجيرون،ج1، المرجع السابق ، ص ص958 -959.

واحد في الميزانية ، الا ان استفادتهم منها ضئيلة جدا و كدليل على ذالك خفضت ميزانية المدارس التابعة للاهالى ب 15/ حسب قرار اعضاء الوفد المالي لسنة 1902م.

إن القوة الاقتصادية التي يتمتع بها المستوطنون الاوربيون نتيجة ثـرائهم الفـاحش المتاتي كثمرة للسياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر جعلهم يتمتعون بهيمنة سياسية لـدى الحكومة الفرنسية فقد قرروا منذ 1871م ان ينتهجوا سياسة تتمثل فـي منـع الحكومـة الفرنسية من التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر وذلك عن طريـق الضـغوطات التـي تفرضها مجموعة من النواب الذين يمثلون المستوطنون الاوربين بلبرلمان الفرنسي على الحكومة الفرنسية .

فقرر المستوطنون انشاء ميزانية خاصة بالجزائر، ولـذالك لا تسـتطيع الحكومـة الفرنسية بباريس أن تضغط عليها او تتدخل في شوونهم الداخلية ، وفي نفس الوقت عمل المستوطنين الأوربين على أضعاف الحاكم العام وتركيز السلطات الفعليـة فـي رؤسـاء البلديات خدمة لمصالحهم الخاصة[1].

أن وضعية هؤلاء المستوطنين لوضعية ممتازة و قوية الجانب ، من شانها ان تنسى هؤلاء اصلهم الوضيع الصغير ، وماضيهم التعيس الفقير وكونهم البسيط الحقيـر حيـث صار كل منهم في قصر امير يفترس الفراش عوض الارض و الحصير ، فانقلبت نفسية كل واحد منهم حتى اصبح العبد منهم سيدا و الجبان صنديدا والمسكين جبار عنيدا، ولـم لايفعلون ويتكبرون ويتجبرون وفرنسا الام الحنون وضعت رهن اشارتهم القوة والقـانون فاقتنعوا كلهم بان الله حباهم بجميع الفضائل والمناقب ووسم الجزائري بجميـع الرذائـل والمثالب.[2]

2-2اثر الاستيطان على السلطة الاستعمارية الفرنسية :

لقد عمل الاستعمار الفرنسي على انتهاج سياسة اقتصادية تمكنه من تحقيق اهدافـه التي كانت في مقدمتها جعل الجزائر مصدرا للمواد الاولية ومجالا لتصـريف منتوجاتـه

[1]- بحوش ،المرجع السابق ، ص 68.

[2] – مياسي ، المرجع السابق ،ص 136.

الصناعية واستثمار رؤوس أمواله ولتحقيق ذلك عمد على ربط الاقتصاد الجزائري ووجهه خدمة لاقتصاده.

فمن الناحية التجارية سيطرت الرأسمالية الاستعمارية على السوق الجزائرية، وفتحت المجال للبضائع الفرنسية لتقضي على الصناعات الاهلية وانتاج الاهالي ، فاحتكرت النقل البري و البحري ونتيجة لذالك اخذت البضائع الفرنسية تغمر أسواق الجزائر بشكل واسع [1]، لانهم وبكل بساطة لايملكون قدرة شرائية في الجزائر عن طريق تشجيع الاستيطان .

فالدولة الفرنسية تمنح الارض للمستوطنين لهم قدرة شرائية تمكنهم من الاقبال على زيادة شراء المنتجات الصناعية الفرنسية، في حين يزود المستوطن الاوربي و الاسواق الفرنسية بمحاصيل الارض المسلوبة [2].

وكنتيجة لذلك احتكرت فرنسا التجارة الخارجية، فلقد سيطرت على النقل ابري و البحري ونتيجة لذلك اخذت البضائع تغمر اسواق الجزائر بشكل واسع، فيرى سارتر ان فرنسا لم تنو بيع منتاتها الصناعية للجزائرين فهذا امر مستحيل ، لانهم وبكل بساطة لا يملكون قدرة شرائية بسبب الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المتردية لذالك عمدت على خلق قدرة شرائية تمكنهم من الابال على زيادة شراء المنتجات الصناعية الفرنسية ،في حين يزود المستوطن الاوربي و الاسواق الفرنسية بمحاصيل الارض المسلوبة ، وكنتيجة لذالك احتكرت فرنسا التجارة الخارجية للجزائر .

فلقد سيطرت على النقل البحري وحده عشر شركات فرنسية ، وصار 70/ من صادرات الجزائر تذهب الى فرنسا [3]،33/ من إيراداتها تأتي من فرنسا واصبحت الجزائر تلعب دورا هاما في الاقتصاد الفرنسي حيث تحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الامريكية و المانيا في شراء الصادرات الفرنسية ، وقد كانت الجزائر سنة 1907م تحتل المرتبة الاولى في التجارة الخارجية بين المستعمرات الفرنسية وذالك بنسبة 35.3/ من حجم التجارة الخارجية للمستعمرات .

---

[1] – بوعزيز ،المرجع السابق ،ص33.

[2] – سارتر،عارنا في الجزائر ،تر عيدة مطر ،ط 2،دار الادب بيروت ،1958،ص 118.

[3] – بوعزيز ،المرجع السابق ،ص50.

أما في المجال الصناعي فلجات السلطات الفرنسية الى استخراج المواد المعدنية و تحوليها الي اقرب الموانئ باتجاه فرنسا و اهمها الفوسفات الذي ارتفع انتاجه بسرعة كبيرة من 6000 من سنة 1893م الى 850000 طن سنة 1939م لتبلغ العائدات المالية لفرنسا من هذه المادة سنة 1930 م حوالي 65 مليون فرنك [1]، هذا الى جانب الحديد الذي ارتفع انتاجه باربع مرات ما بين 1900 م و 1928 م حيث وصل انتاجه الى 200 الف طن سنويا خاص من مناجم الونزة و بني صاف حيث تحول جزء كبير منه الى فرنسا، فالاستعمار الفرنسي قد استولى بصفة مطلقة في الجزائر على كل ما هو تحت الارض اكثر من ما هو فوق الارض.

وفيما يخص الزراعة فقد عمل الاستعمار الفرنسي بالجزائر على تطوير الزراعات التجارية وعلى راسها الكروم و كان الهدف من ذلك تزيد السوق الفرنسية باكبر كمية من الخمور ، لذلك ارتفعت المساحة المخصصة لها بشكل متسارع من 20 الف هكتار سنة 1878 م الى 155.000 هكتار عشية الحرب العالمية الاولى و400.000 عشية الاحتفالات المئوية بمعدل 8 ملايين هكتولتر في السنة.

لم تكتف الرأسمالية الفرنسية باستغلال الجزائر، بل عمدت على استغلال الجزائريين في فرنسا نفسها فتشجعت الهجرة اليها بعد ان تأكدت من أهميتها للاقتصاد الفرنسي في فرنسا، لان العمال الجزائريين يرضون بكل الأعمال التي تعرض عليهم ، ولهذا الغت فرنسا بواسطة مرسومي جوان 1913م وجويلية 1914م رخصة السفر من الجزائر واليها، فقد اشتغلت الاغلبية الساحقة من هؤلاء في المهن البسيطة غير الفنية وهذا بفعل مستويات التعليم الضعيفة للعامل الجزائري آنذاك.

وكان العمال الجزائريون تسند اليهم الاعمال الشاقة و القذرة و الاكثر خطورة مثل العمل في المناجم في المعامل الكيماوية والمصافي والموانئ وسلك المعادن ودباغة الجلود و غيرها من الاعمال التي لا يرضي بها العامل الفرنسي، كما اسندت لهؤلاء المهاجرين اشد الاعمال ضررا بالصحة كاعمال العتالة و العمل في وشات الفحم الحجري ، اضافة

[1] – احميدة عميراوي و اخرون ،المرجع السابق ، ص 68.

إلى أعمال صب الحديد في الافران ووضع القضبان الحديدية ،و كل هذه الاعمال تصاحبها في غالب الاحيان أخطار شديدة.[1]

وبذلك فان العمال الجزائريون كانوا يقدمون خدمات هائلة للاقتصاد الفرنسي ، ليس فقط في ميدان المخاطر بحياتهم خلال تلك الاعمال، بل لكونهم كانوا يقبلون بأدنى الاجور ،اذن فلولا الانعكاسات السلبية للسياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر على الأهالي لما اضطروا للهجرة على فرنسا و العمل في مصانعها و مناجمها و ورشاتها و موانئها.

ولإبراز مدى نجاح النظام الاستعماري في الجزائر ، احتفلت فرنسا 1930 م بالذكرى المئوية المخلدة لاحتلال الجزائر ، و بذكر الاستاذ قداش ان سنة 1930م هي سنة تقييم العمل الاستعماري و تمجيد المناهج الفرنسية في الاستعمار ، و قد كلف هذا الاحتفال الخزينة الفرنسية مالا يقل عن 130 مليون فرنك ، و قد دام اكثر من ستة اشهر، فقد بدا في جانفي و انتهى في 05 جويلية 1930م (تاريخ استسلام الداي حسين) [2]

و رغم ان الاحتلال مرتبط اساسا بالجزائر ، فان ذلك لم يمنع الادارة الفرنسية من ايجاد مصادر تمويل خارجها، وتم توزيع حصص المساهمة في ميزانية الاحتفالات على النحو التالي :

-40 مليون فرنك كاعباء ومساهمة من الحكومة الفرنسية بباريس .

-40 مليون فرنك كاعباء ومساهة من الولاية العامة بالجزائر .

-6 مليون فرنك كاعباء ومساهمة مقاطعات ، الجزائر ، وهران ، وقسنطينة.

-12مليون فرنك كاعباء ومساهمة تونس و المغرب الاقصى

- 32 مليون فرنك كمواد مالية لمختلف النشاطات التجارية[3].

وكان برنامج الاحتفال يشتمل على معارض واستعراضات ، ومحاضرات ، والعاب و افلام ومطبوعات وجولات سياحية، و افتتاح منشات جديدة ، وقد وجهت الدعوات على كثير من الشخصيات و الصحف الاجنبية و الفرنسية ، وقد طبعت سلسلة من الاعمال

[1] – داسوقي ،دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين ، مطبعة سامي، الاسكندرية، 2001،ص 172.

[2] – سعد الله،ج ،المرجع السابق، ص 306.

[3]-Gustave Mercier ;Le Centenaire de L'Algerie ;T I ;Ed ;P .G.Alger ;pp107-109.

تحت عنوان مجوعة الاحتفال المئوي من قبل اكادمية الجزائر العاصمة لاعطاء صورة عن انجازات فرنسا في الجزائر.

وبالنظر الى حجم الاموال التي صرفت في هذه الاحتفالات ، نجدها اموالا ضخمة جدا خصوصا وان اثار الازمة الاقتصادية لازالت قائمة في الجزائر ، فقد عانى المجتمع الجزائري من اثار هذه الازمة ، ولم تستطع الخزينة تحمل عبء مساعدتهم ، لكنها لم تقف عاجزة عن امداد خزينة الاختفالات باموال كان بامكانها ان تساهم في رفع الغبن عن الاهالي.

ومن كل هذا يمكن القول ان السياسة الاستطانية نتائج وانعكاسات لا راد لها على سكان الجزائر، سواء على الاهالي او المستوطنين الأوربين، هذه الفئة الأخيرة قدمت الى الجزائر بعد ان رفضتها مجتمعاتها ، لانها كانت تمثل عبئا ثقيلا على بلدانها ، ووجدت في الجزائر ما لم تكن تتوقعه في ظرف قرن واحد من الزمن ، تحول اولئك البساء المشردون الى برجوازيين واصحاب رؤوس اموال كبيرة ووزن اقتصادي وسياسي هام على مستوى المسعمرة و الحكومة الفرنسية ، وكل هذا كان سببه السياسة الفرنسية التى عملت منذ بداية الاستعمار على جعل الجزائر مستوطنة زراعية مكملة للاقتصاد الفرنسي[1].

فحقق المستوطنون الاوربيون في الجزائر كانت على حساب الاهالي الجزائريين الذين فقدوا اهم شيئ كان يربطهم وهو القبيلة التي كانت ملاذا للفقراء و الضعفاء ، ومضهرا من مظاهر التكافل الاجتماعي في الاوقات الصعبة ، فقد نجح الاستعماري الفرنسي في تفكيك القبيلة عن طريق نزع الملكيات واخلال نظام الدواربفضل المصادررات الكبيرة للاراضي والغابات، وفرض الضرائب والغرامات الباهضة على القبائل والاعراش، الشيء الذي انعكس سلبا على الحياة الاجتماعية لاهالى فانتشر الفقر وانتشرت المجاعات.

[1] – سعد الله،ج 1،المرجع السابق، ص 308.

الخاتمة

وصفوة القول فان عملية الاستيطان الفرنسي في الجزائر انتجتها فرنسا من اجل القضاء على الهوية الجزائرية حيث كانت واقعا لايمكنها تجاهله طيلة الاحتلال الفرنسي الا ان الحقائق التاريخية تؤكد ان فرنسا كانت قد وضعت نصب اعينها مسالة احتلال الجزائر كونها بلد زراعي وذات مواد طبيعية كثيرة .

فبدات التخطيط لأجل نهب ثرواتها ماديا و بشريا لأن سياسة فرنسا كانت قائمة على أهداف اقتصادية بالدرجة الأولى و لهذا نهبت أراضيهم و استولت على ممتلكاتهم العقارية و فرض ضرائبهم على الأهالي الجزائريين و نهب جميع ثرواتهم و تدمير سكناتهم و تشريد أولادهم،من خلال تدعيم التواجد العسكري للمسوطنين وخلق وسيط بين المنتجات الصناعية الفرنسية والشعب الجزائري وكان شعارهم بسط نفوذهم اين ما وجد الماء و الارض الصالحة او بعبارة اخرى يجب ان يقيم المستوطنون في كل مكان توجد فيه المياه الصالحة و الاراضي الخصبة .

فكانوا يسعون الى التوسع و تثبيت اقدامهم عن طريق الاستيطان ، فيقول كلوزيل:" بالصبر و المثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد ، وسوق ينمو ويكبر ويزيد بأسرع ماكبر الشعب الذي عبر الاطلسي و استقر في امريكا منذ بضعة قرون ، ولكم ان تنشئوا المزارع ما تشوون وكونوا على يقين باننا سوف نححمكم بكل ما نملك من قوة ".

ومن خلال هذا القول نستنتج ان فرنسا حاولت خلق مستعمرة استيطانية راسمالية على غرار المستعمرات البريطانية في امريكا الشمالية ، فسعت الى خلق ملكية فردية لكنها اصطدمت ببنية المجتمع الجزائري الذي كان متينا و صلبا فقاوم و صامد و تصدى لهذه السياسة بكل ما لديه من إمكانيات بسيطة واستطاع أن يضرب كيانها و يزعزع حكومتها ،و يبث الرعب فيها.

فسنت مجموعة من القوانين و المراسيم ، التي كان لها دور كبير وتاثير على المستوطنين القادمين من اوربا خاصة وان هؤلاء كانو من ادنى طبقات المجتمع في اوروبا (متشردين ،و متسولين ،مساجين ، بطالين ، عكس المستوطنين في امريكا الشمالية التي اغلبهم من الاغنياء و العلماء المستكشفين).

ولهذا عملت على مساعدتهم بكل الوسائل بمنحهم اراضي مجانا و قروضا بدون فوائد ، وموازاة مع قوانين نزع الملكية و نقلها شجعت فرنسا الاستيطان الاوربي في الجزائر و استحدثت مستوطنات جديدة في مناطق استراتيجية و استحوذت على اجود الاراضي و اخصبها مثل ، متيجة وهران عنابة .

وقد عرفت حركة الاستيطان الاوروبي في الجزائر تسارع كبير في عهد الجمهورية الثالثة أي بعد 1870م ، ولاعطاء العملية الاستيطانية نقلة نوعية ودافعا جديد انشات السلطات الفرنسية العديد من المشاريع الكبرى و البنى التحتية حيث عملت على شق الطرق البرية بين المدن وبين مناطق الانتاج اضافة الى السكك الحديدية ، وكان لها تاثير كبيبر على التحولات العميقة في الاقتصاد حيث تطورت الزراعات التجارية خاصة الكروم ،وبفضل ذالك غدت الجزائر من اكبر مصدري الخمور في العالم فقد سيطرت تلك الزراعة على اقتصاد الجزائر وعن طريق الكولون تم تحويلالحبوب الى زراعة تجارية موجهة نحو التصدير لتحقيق الربح .

وبنظر إلى ذلك كله نستنتج ان فرنسا جاءت الى الجزائر من اجل البقاء و الخلود و الادلة على ذالك تلك الموارد الضخمة التي انفقتها على عمليات الاستيطان المتسارعة وتللك المنجزات التي سخرتها لخدمة مصالحهم الخاصة .

وأمام كل هذا فقد اثرت السياسة الاستييطانية الفرنسية على المجتمع و الاهالي الجزائرية وكانت له انعكاسات وخيمة فقد ادت الى تفكيك البنية الاقتصادية و الاجتماعية

فتراجع دور القبيلة كايطار اجتماعي تكافلي ، كما ساءت اوضـــاع المجتمـــع الجزائـــري فنتشرت المجاعات والفقر والاوبئة وانخفضت القدرة الشرائية وهذا ما اةغعفدى بكثير من العائلات الى الهجرة بعد ان سلبو ارضهم و ارض اباءهم و اجـــدادهم ، وفـــي المقابـــل وعكس الاهالي تحول المستوطن المتشرد الى سيد يملك مساحات شاسعة من العقارات... واصبح من صناع القرار في الجزائر ، امام اصحاب الارض و الديار ، الى جانب ذالك استفادت فرنسا من هذه السياسة وانعكست عليها بلايجاب اذ جعلت من الجزائـــر ســـوق لمنتجاتها ومصدرا للمواد الاولية والزراعية ...

ورغم مجهودات فرنسا الجبارة وسياساتها المختلفة ، ففرنسا حاولت بكل ماتملك ان تمحي الهوية الوطنية ، فانتهبت اراضيهم وجلبت عبيد ليصبحو ملوكا بدون حق ووضعت شرعية لسياستها ، ولكنها لم تنجح لان اصحاب الارض كانوا على حق فقـــدموا الغـــالي والنفيس من اجل الجزائر حرة مستقلة وكان الثمن مليون ونصف مليـــون شـــهيد .....، ومن اهم النتائج و المحصل عليها :

ان الاحتلال الفرنسي كان مجرد عنوان لان الاحتلال كان اوربيا ، فروجت فرنســـا لمشروعها الاستيطاني في الجزائر واعطته غطاءا اقتصاديا كبيرا ، حيث اعتبرته انجازا حضاريا يفتح في الجزائر افاقا شاسة بامكانها تطوير القاعدة الاقتصـــادية و الاجتماعيـــة للجزائر .

الا انه ينبغي الاعتراف بان المشروع الذي حقق مكتسبات استراتيجية للمســـتوطنين قد اثر سلبا على المجتمع الجزائري ، واحدث اضرار و اقتصادية و اجتماعية و بشـــرية، تمثلت في اقتلاع الفلاحين الجزاىرين من ارضيهم و تهجيرهم منها ، اضافة الى شـــنه حرب ابادية ضدهم ، وبنا المراكز الاستطانية و جلب المزيد من المهاجرين الفرنســـيين والاوربين اليها ، مما اخل بالتوازن السكاني ، ومنح المستوطنين حق الانتشار باخصـــب الاراضي الزراعية ، واستنزاف ثروات البلاد وخيراتها السطحية والجوفيـــة، فانتهجـــت

اسلوب مصادرة الاراضي باسم القانون واصدار جملة من القرارات والمراسيم التي تنص على انا الجزائر جزى من ممتلكات فرنسا ، وهذا من اجل محاربة الملكية الزراعية للجزائرين وتطوير القطاع الزراعي الخاص بالمعمرين وتهجير قوة بشرية من داخل أوربا ، و لقد زادت الهجرة الى الجزائر خاصة بعد انهزام فرنسا امام المانيا ، فبعد ان فقد الفلاحون مصدر قوتهم انتشر الجوع والفقر فزادت نسبة الهجرة نحو بلاد المشرق وأوربا .

ورغم سياسة فرنسا التعسفية والمتمثلة في مصادرة الاراضي الا ان الاهالي لم يبخلو على ارضهم وواجهو العدو.

الملاحق

الملحق رقم 01: جدول يمثل زراعة الكروم وتطورها[1]

السنة	المساحة بالهكتار
1880	23700
1895	122000
1905	179950
1923	180414
1930	271300
1939	411131
1954	371878

[1] - لونيسي، مرجع سابق، ص 95.

الملحق رقم 02: جدول يمثل إنتاج زراعة الكروم[1]

الموسم الزراعي	كمية الإنتاج بالهكتولتر	كمية التصدير
1891	4058512	1845000
1892	2866870	2821000
1893	393.7132	1817000
1894	3642000	2010000
1895	3796633	2892000
1896	4050000	3125000
1897	4367758	3582000
1898	5221800	3288000
1899	4648700	4648000

[1] - أجرون، مرجع سابق، ص 975.

الملحق رقم 03: جدول تطور زراعة القمح الصلب[1]

السنة	المساحة المزروعة(هكتار)	الكميات المنتجة(قنطار)
1872	91.395	770.343
1873	100.301	766.916
1874	103.642	796.946
1875	168.646	1.181.253
1876	140.664	961.421
1877	108.718	631.557
1878	105.422	609.098
1879	107.066	659.095
1880	119.672	917.217

[1] بن اشنهو: المرجع السابق ،ص100

الملحق رقم 04: التجارة الخارجية بين المستعمرات الفرنسية [1]

المستعمرة	حجم التصدير (مليون فرنك)	حجم تصدير(/)	نوع الصادرات
الجزائر	774.5	35.3	الحبوب ، الخمر، الفوسفات
الصين الشعبية	548.3	25	الفلفل الاسود،الشاي،البن، التبغ،الارز،المطاط
تونس	206	9.4	الزيتون ، الخمر، الحضيات
السنغال	4.5	4.5	

[1] – عميراوي و اخرون ،المرجع السابق ، ص ص 66-67.

الملحق رقم 05: جدول يمثل خطوط سكك الحديد و الشركات (شركات سكك الحديد في الجزائر)[1]

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	خطوط سكة الحديد	تاريخ الامتياز (المرسوم، القانون، الاتفاقية)	تاريخ الافتتاح	الطول بالكيلومتر
باريس - ليون- البحر المتوسط	1857/07/03	قسنطينة- phulippe-ville	قانون: 1863/06/11	1870	87
		الجزائر- وهران	قانون: 1863/06/11	1863- 1871	426
الفرنسية الجزائرية	1873/02/13	أرزيو-سعيدة	مرسوم: 1874/04/29	1879	171
		Modwbah- المشرية	قانون: 1885/07/28	1881- 1882	114
		المشرية- عين الصفراء	قانون: 1886/07/31	1887	102
		مستغانم-تيارت	اتفاقية: 1884/05/15	1879	197
		عين تيزي- معسكر	لااتفاقية: 1883/07/12	1886	12
		سعيدة- Modwbah	مرسوم: 1874/04/29	1881	71
بونة -قالمة B-G	1875/03/24	بونة- قالمة	مرسوم: 1874/05/07	1876- 1877	88
		قالمة- الخروب	قانون: 1877/03/26	1878- 1897	115
		سوق اهراي- Sidi El-hemssi	اتفاقية: 1882/01/09	1884	53
		سوق اهراس – تبسة	اتفاقية: 1885/05/23	1888	182
		Duvivier- سوق اهراس	قانون: 1877/03/26	1881	52
الشرق الجزائري	1876/01/26	سطيف-قسنطينة	قانون: 1875/12/15	1879	155
		Menerville- سطيف	قانون: 1880/08/02	1882- 1886	254
		القراح- باتنة	قانون: 1880/08/02	1882	80
		باتنة- بسكرة	قانون: 1884/07/21	1886- 1888	121
		المنصورة- بجاية	قانون: 1884/05/21	1888- 1889	88
		أولاد رحمون- عين البيضاء	قانون 1885/08/07	1889	93

[1] رضا حوحو:شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر و اثرها في تدعيم سلطة الاستعمار 1830-1914،رسالة ماجستير،جامعة قسنطينة،2004-2005،ص ص 160-163.

الملحق رقم 06: جدول تطــور الاســتيطان و المســاحات بالهكتــارات الموزعة على المستوطنين من سنة 1830م- 1929م [1].

الفترة	المستوطنات	المساحة بالهكتار	المستوطنون
1850-1830	150	427.604	63.497
1860-1851	91	184.255	103.322
1870-1861	23	73.211	129.898
1880-1871	207	233.369	195.418
1889-1881	89	161.661	267.672
1900-1891	80	99.353	364.257
1920-1901	217	248.289	633.149
1929-1921	71	70.418	657.641
المجموع		928	1.498.323

[1] عمورة ،المرجع السابق ،ص 120.

الملحق رقم 07: جدول يبين استمرار الاستيطان نشيطا إلى غاية 1914م انطـــلاق المشروع الاستيطاني الضخم: [1]

التعيين	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
انشاء	بوريي، بيردو، فولتير ، برازة، موايير، ثان، فيكتور هيغو، ماسكاري، موجابور، بوانت، روج، بني حوا ،بول روبير، هاردي، نيلسون، بزوغ المرسي	عين تيدامين، بريفوست بارادو، مونتغو لفي، سيلي ، ولدك روسو، عبلاي، غيامي، بريزان، بارتيلو، وادليلي، عين كرمة، عين دزاريت	بهاغل، لامي، باسكال، زيامة منصورية ، برنال كورناي، كاتينال، غاميتا، قصر صبايحي، روب، سكرانيا، تيكستر، عين بابوش، ادكار كابوش، ولاد حملة الافاسور، راغو، ادغار كيني ، فيكتور ديري، كودورسي، راس العيون، بكارية، عين الباي، اوغست كونت، بلاعة، الاوساف، فم التوب.
توسيع	11 مركز	19 مركزا	37 مركزا
ضيعات	06 مراكز	10 مراكز	26 مركزا

[1] – يزر، المرجع السابق ،ص 108.

قائمة المصادر

والمراجع

المصادر باللغة العربية:

1. احمد المدني توفيق ، هذه هي حياتي ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009.
2. عباس فرحات ليل الاستعمار، دار القصبة للنشر، الجزائر ،2009.

المراجع باللغة العربية:

3.ابو خليل شوقي ،تحرير الاستعمار ،منشورات جمعية الدعوة الاسلامية العالمية ،ط،1991.

4.أجرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون و فرنسا، 1870- 1919 (ج1-ج2) ترجمة حاجي مسعود ، و أبكلي ، الجزائر، دار الرائد للكتاب، 2007.

5.أجرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 1982.

6.عبد اللطيف بن اشنهو ، تكون التخلف قي الجزائر ، تر نخبة من الاساتذة في الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع (دت).

7.عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حوا ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 ج1.طبعة خاصة وزارة المجاهدين.

8.بوحوش عمار ، العمال الجزائريون في فرنسا ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر ،ط2 1997.

9.بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، دار العرب الإسلامي طبعة الأولى ، 1997.

10. بوعزيز يحي :ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، دارالبحث، للطباعةو النشر، بقسنطينة الجزائر، 1980.

11. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري، دار البصائر للنشر و التوزيع، طبعة الخاصة 2009.

12. بوعزيز يحي، كفاح الجزائر، دار البصائر للنشر و التوزيع ، طبعة خاصة.

13. جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر(من 1830م الى1959م) ،طبعة1،دار المعرفة،1959.

14. الجيلالي بن محمد عبد الرحمان ،تاريخ الجزائر العام ،ج3،بيروت،دار الثقافة ،1983.

15. حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، دار الأمة طبعة الأولى 1999.

16. داسوقي ناهد ابراهيم ،دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين ، مطبعة سامي، الاسكندرية، 2001.

17. الزبيري محمد لعربي، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأول، منشورات إتحاد الكتاب العرب ،1999.

18. زراقي عبد الرحمان ،تجارة الجزائر الخارجية ،ش .و. ن .ت ،الجزائر ،د ت

19. زوزو عبد الحميد ،محطات في تاريخ الجزائر ،دراسات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية ،دار هوما للطباعة و النشر و التوزيع ،الجزائر ،2004.

20. سارتر جان بول:عارنا في الجزائر ،تر عيدة مطر ،ط 2،دار الادب بيروت ،1958.

21. سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي ،1830-1954 ج3-ج6، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998.

22. سعد الله أبو قاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، الجزائر، دار البصائر ط3

23. سعيدوني ناصر الدين ،الجزائر منطلقات و افاق ،ط 1، دار العرب الاسلامي ،بيروت ــ2000.

24. عباد صالح ، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1984.

25. العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، أعمل الملتقى الوطني الأول و الثاني، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

26. عمورة عمار ،موجز تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة، الجزائر، 2002.)

27. عميراوي حميدتو اخرون، اثار سياسة استعمارية واستيطانية في المجتمع الجزائري،1830-1954،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر ،2007.

28. قنان جمال ، نصوص وثائق في تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر ،مؤسسة الجزائرية للجزائر ،1987

29. قنان جمال، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، الجزائر، رويبة، الشركة الوطنية للنشر و الإشهار،1994.

30. لونيسي رابح ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830، 1939، الجزء الأول ، دار المعرفة.

31. محياوي رحيم ، دراسة مستقبلية الاستيطان و التوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في الجزائر ،منشورات جامعة باجي مختار ،عنابة ،2006.

32. مياسي ابراهيم :لمحات من جهاد الشعب الجزائري ،ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر ،2007.

33. مياسي ابراهيم ، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962 ط1 دلر هومة للطباعة و النشر والتوزيع الجزائر 2007.

الرسائل الجامعية:

34.حسن موسى محمد العقبي ، مالك بن نبي و موقفه من القضايا الفكرية المعاصرة ،مذكرة لنيل درجة الماجستير في العقيدة و المذاهب المعاصرة ،الجامعة الاسلامية بغزة ،فلسطين ،ب .غ.م.2005.

35.عيسى يزير ، السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية 1830-1914،مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2008-2009 م.

المراجع الاجنبية:

36. Gustave Mercier ;Le Centenaire de L'Algerie ;Tom I ;Edition ;P .G.Alger .
37. Mahfoud Smat :Viticulture pauperisation de la paysannerie algerienne.Revue Alinsan .N I Alger.s .d .

الفهـــرس العام

فهرس المحتويات

	الصفحة
تشكر	
إهداء	
مقدمة	أ-د
الفصل التمهيدي: أوضاع الجزائر قبل 1870 م	
تمهيد	**06**
1- الوضع العام في الجزائر	**06**
1-1- سياسيا	**06**
1-2- اجتماعيا	**09**
1-3- اقتصاديا	**11**
2- الجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية	**16**
3- في عهد وزارة الجزائر والمستعمرات 1858-1860	**18**
الفصل الاول: الاطار المفاهيمي لسياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر	
تمهيد	**23**
المبحث الاول : مفهوم سياسة الاستيطان في الجزائر	**24**
1 - تعريف الاستيطان في الجزائر	**24**
2-اسباب.سياسة..الاستيطان في الجزائر	**25**
3-اشكال الاستيطان	**27**
المبحث الثاني: تطبيق سياسة الاستيطان في الجزائر	**31**
1- تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر	**31**
2- مراحل سياسة الاستيطان في الجزائر	**33**
3- اهداف الاستيطان في الجزائر	**36**
الفصل الثاني: ممارسة السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر 1870م-1940م	
تمهيد	**40**

المبحث الاول: السياسة المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية و تطوير الاستيطان .	**40**
1- اصدار قوانين نزع الملكية ومصادرة الاراضي	**41**
2- توسع الاستيطان	**47**
3- الممتلكات العقارية	**51**
المبحث الثاني : البنى التحتية واهميتها الاقتصادية	**52**
1-السياسة الاستيطانية للطرق البرية والسكك الحديدية	**53**
2- .السياسة الاستيطانية المائية	**57**
3-.السياسة الاستيطانية للانتاج الزراعي	**62**
الفصل الثالث: انعكاسات السياسة الاقتصادية الاستيطانية في الجزائر	
تمهيد	**66**
المبحث الاول : اثر السياسة الاستيطانية الفرنسية على الاهالي الجزائريين	**66**
1- تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأهالي	**66**
2- هجرة الاهالي الى الخارج	**70**
3- استمرار الثورات الشعبية	**74**
المبحث الثاني : انعكاسات السياسة الاستيطانية الفرنسية بالجزائر على النظام الاستعماري	**77**
1-اثر الاستيطان على المستوطنين الاوربين	**77**
2- اثر الاستيطان على السلطة الاستعمارية الفرنسية	**81**
الخاتمة	**87**
الملاحق	**92**
الببليوغرافيا	**100**
الفهرس	